

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون



الجلسة ٨٤١٨

الأربعاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيد يورونتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بومبيو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر
مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1070)
التقرير السادس للأمم المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1089).
رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر
مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1106)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى.
وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1843367 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1070)

التقرير السادس للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1089).

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1106)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسيد سيرج كريستيان، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/2018/1070، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2018/1089، التي تتضمن التقرير السادس للأمين

العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ والوثيقة S/2018/1106، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطات من السيدة ديكارلو والسيد كريستيان والسفير فان أوستيروم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أيد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خطة العمل الشاملة المشتركة، التي دخلت حيز النفاذ في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد رحب الأمين العام بالخطة بوصفها برهانا على نجاح تعددية الأطراف وإنجازا كبيرا لعدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية. وأبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المجلس في الشهر الماضي، كما ظلت تفعل منذ يوم التنفيذ، بأن إيران ما زالت تنفذ التزاماتها المتصلة بالبحال النووي.

ويرحب الأمين العام بتأكيد المشاركين في خطة العمل مجددا على التزامهم بتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. ومن الضروري أن تظل خطة العمل ذات جدوى لكل المشاركين، بما في ذلك عن طريق تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة للشعب الإيراني. ويأسف الأمين العام إزاء قيام الولايات المتحدة، بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، بفرض عقوباتها التي كانت قد رُفعت بموجب خطة العمل. ويرى الأمين العام أنه ينبغي معالجة المسائل التي لا تتعلق مباشرة بالخطة من دون المساس بصون الاتفاق والحفاظ على إنجازاته. ويدعو إيران، في الوقت نفسه، إلى النظر بعناية في الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن أنشطتها فيما يتعلق بالتدابير التقييدية الواردة في المرفق باء من القرار، ومعالجة هذه الشواغل. وينوه الأمين العام إلى أن الخطة لا تزال سارية، وأن مجلس الأمن قد دعا جميع الدول

٢٠١٨، وكذلك عن إطلاق العديد من القذائف التسيارية على أهداف في سورية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. واجتمع مجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر للنظر في ما تردد عن قيام إيران بتجربة إطلاق لقذيفة تسيارية أخرى متوسطة المدى في ١ كانون الأول/ديسمبر.

ومنذ تقريرنا السابق (S/2018/602)، فحصت الأمانة العامة حطاما من ثلاث قذائف تسيارية إضافية أطلقها الحوثيون على الرياض في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. ويتمثل ذلك الحطام مع حطام القذائف الخمس التي فُحصت من قبل، والتي تشترك في خصائص تصميم رئيسية مع القذيفة التسيارية قيام - ١ الإيرانية وتضمنت مكونات مصنوعة في إيران، حسب تقييم الأمانة العامة. بيد أن الأمانة لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت هذه القذائف أو أجزاء منها أو التكنولوجيا المتصلة بها، قد نُقلت من إيران بعد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تاريخ بدء سريان أحكام المرفق بـ.

ثالثا، فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة بالأسلحة، فحصت الأمانة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اثنتين من وحدات حاويات إطلاق القذائف الموجهة المضادة للدبابات، عُثر عليهما في اليمن. وتوصلت الأمانة العامة إلى أن لهما خصائص تدل على أنهما مصنعان في إيران وأنها تحملان علامات تشير إلى تاريخ إنتاجهما في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وكذلك فحصت الأمانة قذيفة أرض - جو مُفككة جزئيا، ضبطها التحالف الذي تقوده السعودية ولاحظت أن سماتها تبدو متطابقة مع سمات القذيفة الإيرانية صياد - ٢ سي. ولا تزال الأمانة العامة تحلل المعلومات المتوفرة بشأن طائرات إضافية مسيرة من دون طيار عُثر عليها في اليمن، والتي يبدو أن لبعضها نفس سمات تصميم الطائرة أبايل - ٢ الإيرانية الصنع. كما يبين التقرير أن الأمانة العامة فحصت شحنة تتألف من نحو ٥٠٠ ٢ بندقية هجومية ضبطتها الولايات المتحدة

الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم تنفيذ الخطة والامتناع عن القيام بأعمال تقوضها.

وأشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير السادس للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1089). والتقرير المعروض على المجلس اليوم، على النحو الذي وجه به مجلس الأمن وبما ينسجم مع التقارير السابقة، يركز على المرفق بـ من القرار.

أولا، بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالبحال النووي، تلقت الأمانة العامة معلومات إضافية عن مادتين مزدوجتي الاستخدام كانتا في طريقهما إلى إيران، ضبطتهما الإمارات العربية المتحدة. وقد أبلغت الدولتان المصنعتان لتينك المادتين الأمانة بأنه وفقا لتقييمها، لا تلزمهما الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الأمن من خلال عملية قناة المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت الأمانة العامة دراسة المعلومات المتعلقة باحتمال نقل مواد أخرى، تم بما يخالف القرار، وهي معلومات زودتها بها الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

وحسب تقييمنا، تظل قناة المشتريات آلية حيوية للشفافية وبناء الثقة. فهي تكفل اتساق نقل بعض السلع والتكنولوجيا أو الخدمات المتصلة بها أو كليهما إلى جمهورية إيران الإسلامية مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل المشتركة. وقد قُدم ٤٢ مقترحا إلى قناة المشتريات منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تمت الموافقة على ٢٨ منها. ويشجع الأمين العام جميع الدول والقطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من القناة ودعمها.

ثانيا، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالقذائف التسيارية، يتضمن التقرير معلومات قدمها الاتحاد الروسي وإسرائيل وألمانيا وإيران وفرنسا والمملكة المتحدة إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بشأن إجراء مزيد من التجارب على قذائف تسيارية، والتي تفيد التقارير بأن إيران أجرتها منذ كانون الثاني/يناير

المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بصفتها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

أولاً، أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وسعادة السيد كاريل فان أوستيروم، سفير هولندا، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على التعاون الممتاز طوال السنة.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لزملائنا في الأمانة العامة على دعمهم الثابت وتعاونهم الممتاز، لا سيما فيما يتعلق بتسيير عمل قناة المشتريات. كما أود أن أسجل تقديري لعملهم في إعداد التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/1089) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وإذ نقرب من السنة الثالثة بعد يوم التنفيذ لخطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي أن نذكر أنفسنا بجوهر ذلك الاتفاق ونطاقه. فخطة العمل هذه عبارة عن اتفاق نووي - يعمل ويحقق الغرض منه، وهو ليس سوى ضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني. وهذه الذكرى السنوية الثالثة ينبغي أن تذكرنا أيضاً بأن الدبلوماسية والاتفاقات الدولية يمكن أن تعمل وأن تحقق النتائج، حتى في أكثر القضايا حساسية. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ تقريراً متتالياً أن إيران تواصل تنفيذ التزاماتها المتصلة بالبحال النووي.

ويظل موقفنا دون تغيير بهذا الشأن. وما دامت إيران تنفذ التزاماتها المتصلة بالبحال النووي بالكامل، سيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بمواصلة التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق. وبالنسبة لنا، فإن فوائد عدم الانتشار المتأتبة من خطة العمل الشاملة المشتركة واضحة وتستند إلى تحليل علمي شامل وحسابات الوقت. وخطة العمل هذه حدّت من البرنامج النووي الإيراني بدرجة كبيرة، وتضمن عدم حيازة إيران لمواد أو معدات لتطوير سلاح نووي. وهذا هو السبب في أن خطة العمل ما زالت تحظى بدعم واسع وكامل من المجتمع الدولي الأوسع.

في خليج عدن في آب/أغسطس. وقد لاحظت الأمانة العامة أن تلك الأسلحة لا تحمل سمات الإنتاج الإيراني. وستواصل الأمانة تحليل تلك المضبوطات وتقديم تقرير عنها وفقاً لذلك، إذا ما توفرت معلومات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات واردة من إسرائيل وإيران بشأن النقل المزعوم لمنظومة دفاع جوي إيرانية الصنع من طراز خرداد إلى مطار التيفور العسكري في سورية في نيسان/أبريل.

ويسلط التقرير الضوء أيضاً على استمرار مشاركة كيانات إيرانية في معرض آخر للأسلحة الأجنبية، أقيم في باكو في أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق بأحكام حظر السفر، يقدم التقرير معلومات إضافية عن زيارة سابقة للواء قاسم سليماني إلى العراق في أيار/مايو.

في الختام، أشكر سعادة السفير كاريل فان أوستيروم، ممثل هولندا، على عمله ميسراً لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سعادة السيد مارك بيكستين دي بويتسويرف، ممثل بلجيكا، الذي سيتولى مهام الميسر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأؤكد له دعم الأمانة العامة الكامل. وكذلك أشكر منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على التعاون المستمر بيننا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كريستيان.

السيد كريستيان (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني مرة أخرى أن أحاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي

الأدوية الحيوية. ونذكر تماما أيضا أن هذه الحالة قد تؤدي إلى نقاش داخلي صعب في إيران حول خطة العمل ومستقبلها.

وفي هذا السياق، أعربت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني ووزراء الخارجية والمالية من ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا (دول الاتحاد الأوروبي الثلاث) عن التزامهم في بياهم المشترك الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بالمضي قدما بالعمل المكثف الذي تقوده الدول الثلاث، بدعم من الاتحاد الأوروبي، لإنشاء آلية مخصصة لغرض خاص. والهدف من هذه المبادرة تيسير المدفوعات التجارية وتوفير التأكيدات السيادية الضرورية للمشاركين في السوق المنخرطين في أعمال تجارية مشروعة مع إيران. وهذا بالإضافة إلى عدد من تدابير الاتحاد الأوروبي التي اتخذت في آب/أغسطس بشأن تحديث التشريع المانع وولاية الإقراض لبنك الاستثمار الأوروبي. وأريد أن أكون واضحا تماما أن المبادرة الأوروبية لإنشاء آلية مخصصة لغرض خاص تتعلق باحترام التزامات الاتفاق النووي، بما في ذلك رفع الجزاءات، بما يتفق تماما مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والقانون الأوروبي. وهي غير موجهة ضد أي دولة أو تهدف إلى التحايل على التدابير الانفرادية.

وفي حين أن خطة العمل تتناول جوانب عدم الانتشار النووي، فإن عددا من القضايا الخطيرة خارج الصفقة لا تزال تلقي بظلالها. والاتحاد الأوروبي يحيط علما مع القلق بالاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام بشأن الأنشطة الإيرانية فيما يتعلق بالتدابير التقييدية الواردة في المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وعلى وجه الخصوص القيود المفروضة على الأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية ونقلها. هذه الأعمال تغذي التوترات الإقليمية وتهدد السلامة والاستقرار في المنطقة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الاتحاد الأوروبي لديه سجل طويل في الإعراب عن قلقه إزاء الحشد العسكري الإقليمي، بما في ذلك برنامج القذائف الإيراني. وقد طالب الاتحاد الأوروبي

ببدا أن خطة العمل تواجه تحديات كبيرة بعد انسحاب الولايات المتحدة وإعادة فرض الجزاءات ضد إيران. ويأسف الاتحاد الأوروبي وجميع الدول الأعضاء الـ ٢٨ بشدة لهذه القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة. وفي الاجتماع الأخير لمجلسهم في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أكد وزراء الخارجية الـ ٢٨ للاتحاد الأوروبي مجددا التزامهم الكامل بمواصلة تنفيذ الاتفاق ما دامت إيران تواصل تنفيذ التزاماتها بالكامل. كما أن الاتحاد الأوروبي لا يرى أي بديل سلمي آخر ذي مصداقية. وتفكيك هذا الاتفاق لن يدمر سنوات من الجهود الدبلوماسية التي أقرتها هذه الهيئة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فحسب، بل من شأنه أيضا أن يقوض المفاوضات المتعددة الأطراف الرئيسية الأخرى في المجال النووي وخارجه.

وفي حين يرحب الاتحاد الأوروبي بقوة باستمرار إيران في تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي، من الضروري أن يظل الاتفاق مجديا بالنسبة لجميع المشاركين فيه، بما في ذلك من خلال تحقيق منافع اقتصادية ملموسة لشعب إيران. وقد ردد ذلك أيضا المشاركون الآخرون في خطة العمل، وأود أن أعرب لهم عن خالص الشكر على التزامهم الثابت بالاتفاق النووي.

ومن هذا المنطلق، أقر المشاركون في خطة العمل في الاجتماعات الأخيرة للجنة الوزارية المشتركة، في ٦ تموز/يوليه في فيينا، و ٢٤ أيلول/سبتمبر في نيويورك، بأن رفع الجزاءات جزء أساسي من الصفقة، وأكدوا من جديد التزامهم بالحفاظ على قنوات مالية فعالة مع إيران واستمرار تصدير النفط والغاز الإيرانيين.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الاقتصادية لشعب إيران. ويواجه الاقتصاد الإيراني تحديات قوية. ويساورنا القلق أيضا إزاء التحديات التي يواجهها الشعب الإيراني فيما يتعلق بالوصول إلى السلع الأساسية، بما في ذلك

والتعاون هو الطريق الصحيح بالنسبة لنا، ولهذا السبب، فإن كل خطوة في تنفيذ المرفق الثالث هي خطوة إيجابية. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي عدة مشاريع وإجراءات لدعم المرفق الثالث منذ يوم التنفيذ. ولهذا الغرض، قمنا مؤخرًا بتنظيم الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الثالثة بين الاتحاد الأوروبي وإيران بشأن التعاون النووي الدولي. وكان الهدف منها البناء على المناقشات السابقة والفهم القائل بأن التعاون النووي الدولي والحوكمة النووية يعزز كل منهما الآخر.

وقناة المشتريات، المنشأة بموجب المرفق الرابع لخطة العمل، تظل أداة فريدة في مجال عدم الانتشار وبناء الثقة. ويمكن أن تساعد على منع إساءة استخدام المواد النووية أو ذات الاستخدام المزدوج، وتكفل اتساق الصادرات من هذه المواد مع خطة العمل. ونتوقع أن يواصل جميع أعضاء مجلس الأمن دعم الحفاظ على تلك القناة، تمثيلاً مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ويتمثل مؤشر إيجابي في أن القناة تلقت أيضاً مقترحات بعد إعادة فرض العقوبات من جانب الولايات المتحدة.

ولا تزال الشفافية تشكل مبدءاً توجيهياً وركناً من أركان خطة العمل الشاملة المشتركة. ووفقاً للفقرة ٦-١٠ من المرفق الرابع لخطة العمل، تقدم اللجنة المشتركة تقاريرها إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر بشأن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وبشأن أي مسألة تتعلق بالتنفيذ. وفي هذا السياق، قدم منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات، بالنيابة عن اللجنة المشتركة، تقريرها نصف السنوي السادس إلى المجلس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد جرى تعميم التقرير بوصفه وثيقة لمجلس الأمن (S/2018/1070).

وتم القيام بعمل هائل في مجال التوعية خلال السنوات القليلة الماضية، وتذكر البلدان في جميع أنحاء العالم إجراءات القناة. وسنواصل بذل الجهود في مجال التوعية، بالتعاون مع الزملاء في أمانة مجلس الأمن والميسر.

إيران مرارا بالامتناع عن الأنشطة التي من شأنها أن تعمق انعدام الثقة، مثل تجارب القذائف التسيارية، التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والبيانات المرتبطة بها. إن الحالة في المنطقة، بما في ذلك انتشار القذائف التسيارية، تستلزم المعالجة على سبيل الأولوية، والاتحاد الأوروبي يرحب بإجراء الأمانة العامة لمزيد من الفحوص. ولا يزال الاتحاد الأوروبي محتفظاً ببعض التدابير التقييدية المعمول بها في هذا الشأن، ولكن تلك القضايا غير ذات صلة بخطة العمل الشاملة المشتركة. وتفكيك صفقة نووية تؤدي الغرض منها لن يضعنا بالتأكيد في موقف أفضل لمناقشة قضايا أخرى أو إيجاد حل فوري. كما أن الاتحاد الأوروبي يعتقد بقوة أن معالجة تلك القضايا الصعبة يمكن أن تتم على نحو أكثر فعالية عن طريق الحوار.

والاتحاد الأوروبي استضاف الجولة الرابعة من مناقشات الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الأربع بشأن القضايا الإقليمية مع إيران في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وقد انصب التركيز الرئيسي على اليمن وسورية، حيث أقر الجانبان علناً بأهمية المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة في السويد مع الموافقة على العمل على اتخاذ تدابير لبناء الثقة دعماً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة. وهذا يشير إلى أن حوارنا مع إيران يحقق نتائج ملموسة.

إن المرفق الثالث من خطة العمل الشاملة المشتركة يتناول التعاون النووي المدني مع إيران. وقد صيغ هذا المرفق بعناية، ويؤدي دوراً رئيسياً في التوازن العام للاتفاق. وخطة العمل الشاملة المشتركة ليست معنية فحسب بتقييد برنامج إيران النووي. بل هي معنية أيضاً بالتعاون - العودة إلى انخراط أوسع وطويل الأجل مع إيران - نستطيع من خلاله فهم الاحتياجات النووية المدنية لإيران بشكل أفضل وزيادة ثقتنا بالتدريج في برنامج إيران النووي. وهذا ما يجعل الاتفاق أكثر قدرة على الصمود في وجه الزمن.

الميسر، قمنا بتسهيل هذه المحادثات عن طريق الاتصال مع جميع الأطراف، وذلك من خلال مناقشات مجلس الأمن في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ ومن خلال المراسلات السلسلة في هذا الإطار. وقد اجتمع مجلس الأمن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بموجب إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١. وناقشنا النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السادس للأمين العام (S/2018/1089) عن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قبل نشره. وقد أشارت وكالة الأمين العام ديكارلو بالفعل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير في البيان الذي أدلت به.

وعقد إطار تنفيذ القرار مناقشة مفتوحة بشأن عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب إيران، فضلاً عن التطورات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت العديد من الدول الأعضاء رسائل إلى مجلس الأمن بدعوى قيام إيران بعمليات نقل وأنشطة تدرج في إطار القيود المفروضة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وترد هذه الرسائل بالتفصيل في تقريري (انظر S/2018/1106)، جنباً إلى جنب مع الردود الواردة من البعثة الدائمة لإيران. كما أن إيران أرسلت عدة رسائل أعربت فيها عن شواغلها من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرضها لجميع العقوبات الوطنية التي كان قد تم رفعها أو الإعفاء منها بموجب خطة العمل.

أنتقل الآن إلى نقطتي الثانية - تيسير الشفافية فيما يتعلق بعمل إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١. لقد قدمت تقاريرنا لحة عامة شاملة عن عمل إطار تنفيذ القرار في هذا العام وعن استمرار أنشطة الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمناقشات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالمرفق بآء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما تضمّنت التقارير الجوانب الرئيسية لأداء قناة المشتريات.

وكما سبق أن قلت، ينبغي ألا ننسى أن خطة العمل هي اتفاق نووي، وأنها تعمل بنجاح وتحقق الهدف المتوخى منها. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي يقف صفا واحداً مع عدد كبير جداً من البلدان في دعم هذه الصفقة ويدعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم هذا الاتفاق المقبول دولياً. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسفير فان أوستيروم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو على تشريفنا بحضوره معنا في هذه القاعة اليوم. ونحن نرحب به في مجلس الأمن. إنني أتكلم بصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في تموز/يوليه ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/PV.7488). وبعد مضي ثلاثة أشهر، دخلت خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ. ويهدف الاتفاق إلى كفالة أن يظل برنامج إيران النووي سلمياً بشكل حصري. وقد ألغى القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن المسألة النووية الإيرانية وحثّ على التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. كما فرض قيوداً محددة فيما يتعلق بإيران. وفي هذا العام، وبصفتي ميسر مجلس الأمن المعني بالقرار، سعينا إلى دعم تنفيذه. وبنينا على العمل الممتاز لإيطاليا، التي خلفناها بصفة الميسر في سياق تقاسمنا لمدة العضوية في المجلس للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ونرى أن هنالك ثلاثة عناصر ذات أهمية رئيسية لدور الميسر ولدور إطار التنفيذ: أولاً، المحادثات؛ ثانياً، الشفافية؛ وثالثاً، التجارة.

تتعلق نقطتي الأولى بالمحادثات. ما فتئنا نطمح إلى تيسير المحادثات بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبصفتنا

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بومبيو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلين على كلماتهم الطيبة. وأعرب عن تقديري لهم.

قبل يومين فقط، تفاخر قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري الإيراني، أمير حاجي زاده، بأن إيران قادرة على صنع قذائف يتجاوز مداها ٢٠٠٠ كيلومتر. وقال:

”لدينا القدرة على صنع قذائف ذات مدى أوسع نطاقاً. فليس لدينا قيود من وجهة النظر الفنية.“

وقال أيضاً إن هناك العديد من قواعد العدو تقع ضمن مدى ٨٠٠ كيلومتر من إيران، أي أنها - بعبارة أخرى - تقع في مرمى نيران القذائف الإيرانية. وتفاخر بأن إيران تجري سنوياً ٤٠ إلى ٥٠ تجربة إطلاق.

وكما سأتكلم لاحقاً، فمن الواضح أن النظام الإيراني زاد أنشطته المتعلقة بالقذائف التسيارية منذ توقيع الاتفاق النووي. وقد استغلت إيران حسن نية الدول وتحدت العديد من قرارات مجلس الأمن في سعيها لامتلاك قوة قذائف تسيارية ذات بأس. ولن تقبل الولايات المتحدة بذلك أبداً؛ ولا ينبغي لأي دولة تسعى إلى السلام والازدهار في الشرق الأوسط أن تقبل بذلك أيضاً.

لقد دأب المجلس على مطالبة إيران بوقف اختبار القذائف التسيارية وانتشارها بشكل أو بآخر منذ عام ٢٠٠٦. وخلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، كانت إيران خاضعة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وهو أكثر القرارات المتعلقة بالقذائف التسيارية الإيرانية حزماً حتى الآن. وفي ذلك القرار، قرر مجلس الأمن ألا تضطلع إيران بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة - تيسير التجارة عن طريق تشجيع استخدام قناة المشتريات. وتستعرض القناة المقترحات المقدمة من الدول التي تسعى إلى المشاركة في عمليات نقل معينة لبعض السلع أو التكنولوجيات أو الخدمات النووية والمزدوجة الاستخدام إلى إيران، أو السماح بمثل هذه العمليات. ومنذ بداية عام ٢٠١٦، قدمت خمس دول أعضاء من ثلاث مجموعات إقليمية مختلفة ٤٢ مقترحاً إلى قناة المشتريات. وكان من بينها دول غير مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي المتوسط، تم النظر في المقترحات والبت فيها خلال أقل من ٥٠ يوماً تقويمياً. ومنذ انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، قدمت خمسة اقتراحات إضافية من خلال مجلس الأمن. إن القناة فعالة وتقوم بوظائفها. ونشجع جميع الدول والقطاع الخاص على الاستفادة الكاملة منها ودعمها.

في الختام، فإن اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع، والذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة، كان بمثابة تحول أساسي بشأن المسألة النووية الإيرانية. وبصفتي ميسر مجلس الأمن المعني بالقرار، كان هدفنا دعم وتحسين تنفيذه من خلال تيسير المحادثات والشفافية والتجارة. وفي إطار ذلك الجهد، أود أيضاً أن أشكر الأمانة العامة على عملها الدؤوب في دعمي ودعم إطار تنفيذ القرار خلال هذا العام. ونود أيضاً أن نشيد بقيادة وكيل الأمين العام ديكارلو والاتحاد الأوروبي. وبما أن هذه هي آخر إحاطة لي أمام مجلس الأمن بصفتي الميسر، أود أن أتمنى لخلفي، السفير مارك بيكستين دي بويتسويرف، ممثل بلجيكا، كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير فان أوستيروم على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

وفي الآونة الأخيرة، في عام ٢٠١٦، وبينما كانت خطة العمل الشاملة المشتركة سارية، كشفت إيران عن قذيفتين تسيريتين جديدتين قصيرتي المدى تدعي أنهما قادرتان على ضرب أهداف على بعد ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ كيلومتر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبينما كانت خطة العمل الشاملة المشتركة قيد التنفيذ، أطلقت إيران قذيفة متوسطة المدى مصممة لنقل حمولة تتجاوز ٥٠٠ كيلوغرام ويمكن استخدامها لحمل رؤوس حربية نووية. ويشتهر في أن مداها يقترب من ٢٠٠٠ كيلومتر، وهو ما يكفي لاستهداف أثينا وصوفيا وبوخارست ومدن أوروبية رئيسية أخرى. وإذا كان قائد القوة الجوفضائية في حرس الثورة الإسلامية يقول الحقيقة ولدى إيران بالفعل قدرات يتجاوز مداها ٢٠٠٠ كيلومتر، فإن عواصم أوروبية أخرى معرضة للخطر أيضا.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، عندما كانت الولايات المتحدة لا تزال طرفا في خطة العمل الشاملة المشتركة، اختبرت إيران مركبة إطلاق فضائية من طراز سيمرغ. واتفقت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة جميعها على أن عملية الإطلاق تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لأن مركبات الإطلاق الفضائية تستخدم تكنولوجيا مماثلة للقذائف التسيارية العابرة للقارات. كما قامت إيران بتصدير منظومات قذائف تسيارية، وكان آخر عمليات التصدير هذه إلى اليمن. ولدينا أدلة قاطعة على أن إيران توفر القذائف والتدريب والدعم إلى الحوثيين، وأن ترسانة القذائف الحوثية الإيرانية تعمل بشكل كامل. ويشكل هذا خطرا على المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأمريكيون الذين يعيشون في الرياض وأبو ظبي ودبي، فضلا عن الأشخاص من جميع الجنسيات الذين يسافرون على متن طائرات مدنية في تلك المنطقة. كما تنقل إيران نظم القذائف التسيارية إلى الميليشيات الشيعية في العراق. فلنلق نظرة على مجريات الأسبوعين الماضيين فحسب. لقد أجرى النظام الإيراني

الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وأن تتخذ الدول التدابير اللازمة للحيلولة دون نقل التكنولوجيا أو توفير المساعدة التقنية إلى إيران فيما يتصل بهذه الأنشطة. وفرض ذلك الحكم من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) حظراً قانونياً على نشاط إيران في مجال القذائف التسيارية. وكانت قوة القانون تقف وراء الكلمات. بيد أن إيران أجرت عدة عمليات إطلاق للقذائف التسيارية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، في انتهاك صارخ لذلك القرار.

فماذا فعلنا رداً على ذلك؟ هل زدنا من مساءلة إيران عن سلسلة انتهاكاتهما للقانون الدولي؟ لقد فعلنا عكس ذلك تماماً. وفي الواقع، فإن مستوى مساءلة إيران قد تناقص، في حين زادت المخاطر. وفي إطار مشاركة النظام الإيراني في المحادثات النووية وبحث من إدارة أوباما، استعاض مجلس الأمن عن القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويدعو القرار الأخير إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية. وعلى الرغم من التغيير في الصياغة، بقيت شواغل العالم.

وعندما ندعو إيران بصورة جماعية إلى وقف أنشطة القذائف التسيارية، يجب أن نتفق على وقفها الآن. ولكن إيران لا تأبه بإصرار العالم كما كانت دائماً. وها نحن هنا للعام الثاني عشر على التوالي، نجتمع بشأن القذائف التسيارية الإيرانية ونتعامل مع مجموعة بيانات تنطوي على إشكاليات كبيرة جداً. فلم تنخفض وتيرة نشاط إيران المتصل بالقذائف، بما في ذلك عمليات إطلاق القذائف والتجارب، منذ اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة. والواقع أن تجارب وانتشار القذائف الإيرانية آخذان في التزايد. واليوم، تمتلك إيران أكبر ترسانة من القذائف التسيارية في الشرق الأوسط. فلديها أكثر من ١٠ منظومات للقذائف التسيارية في مخزونها أو قيد التطوير. ولديها مئات القذائف، والتي تشكل تهديداً لأمن شركائنا في المنطقة.

العمل مع جميع الأعضاء الآخرين في المجلس لإعادة فرض قيود القذائف التسيارية المبنية في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على إيران. وإلى جانب التصدي لأنشطة القذائف التسيارية الإيرانية، ينبغي للمجلس ألا يرفع حظر الأسلحة المفروض على إيران في عام ٢٠٢٠. فذلك البلد لا يمثل للعديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها تلك المتعلقة بتنظيم القاعدة وأفغانستان ولبنان واليمن والصومال. وحتى بينما نجلس هنا اليوم، فإن إيران تقوم بإيواء عناصر القاعدة ودعم مقاتلي طالبان في أفغانستان وتسليح الإرهابيين في لبنان وتيسير الاتجار غير المشروع بالفحم الصومالي لصالح حركة الشباب وتدريب الميليشيات الشيعية وتجهيزها في العراق. كما أنها تؤجج النزاع في سورية واليمن. ويجب على المجلس أن يتصدى لتلك الأنشطة الخبيثة؛ فلا يمكن أن نكافئ إيران برفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. كما ندعو المجلس إلى وضع تدابير للتفتيش والحظر في الموانئ وفي أعالي البحار لإحباط الجهود المتواصلة التي تبذلها إيران للالتفاف حول القيود القائمة المفروضة على الأسلحة.

لقد تساءل البعض عن قرارنا بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونجيب على ذلك بأن ما قمنا به أمر بديهي، وهو يستند إلى نفس الحادثة التي نجريها هنا اليوم. فقبل إبرام الصفقة، أطلق القادة الغربيون ادعاءات عظيمة حول كيف أن خطة العمل الشاملة المشتركة ستساهم في بداية عهد جديد من الاعتدال من جانب النظام الإيراني. وفي الواقع، فإن رئيس أمريكا نفسه قال:

”من الناحية المثالية، سنشهد حالة ستبدأ فيها إيران، عندما ترى تقليص الجزاءات، في التركيز على اقتصادها وتدريب أبناء شعبها والعودة إلى المجتمع الدولي وتقليل أنشطتها الاستفزازية في المنطقة“.

ولكن ما نراه فعلا هو أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد وفرت حتى الآن، بلا شك، الحماية لجمهورية إيران الإسلامية

تجربة إطلاق لقذيفة تسيارية متوسطة المدى، قادرة على حمل رؤوس حربية متعددة. وذهبت بوادر حسن النية من جانبنا سدى في تصحيح الأنشطة المتهورة للنظام الإيراني في مجال القذائف وسلوكياته التدميرية. ولا يمكن لأي دولة أن تجادل في تحدي إيران علنا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن الولايات المتحدة ليست وحدها في إثارة هذه الشواغل. وأود أن أشكر فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على إثارة شواغل بشأن انتشار القذائف الإيرانية أمام الأمانة العامة. كما أود أن أشكر شركاءنا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، الذين يعملون مع مفتشي الأمم المتحدة لاسترداد حطام القذائف والصواريخ والطائرات المسيرة من دون طيار التي ترود إيران قوات الحوثيين في اليمن بها، والذين يطلقونها بدورهم على البلدين. وقدم حلفاؤنا الإسرائيليون المزيد من الأدلة إلى مجلس الأمن بشأن استمرار إيران في عمليات إطلاق لقذائف تسيارية قادرة بطابعها على حمل أسلحة نووية. وقدمت إسرائيل أيضا أدلة للأمانة العامة على نقل إيران لنظم أسلحة إلى وكلائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في تحد لما نصر على أنه ينبغي للإيرانيين القيام به.

ويجب الآن أن نسأل أنفسنا عن الخطوات التي يجب أن نتخذها لمواجهة هذا النشاط الإيراني الخبيث. وإذا استمرت إيران في تكديس القذائف التسيارية، سيكون أمن شعوبنا معرضا للخطر. وإذا لم نقوم باستعادة الردع، فإننا نجازف بتصاعد النزاع في المنطقة. وإذا لم نفعل شيئا، سنبعث لجميع الجهات الفاعلة الخبيثة الأخرى برسالة مفادها أنها، أيضا، يمكنها تحدي مجلس الأمن مع الإفلات من العقاب. وكما يعلم جميع أعضاء المجلس جيدا، فإن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونحن جميعا نأخذ تلك المسؤولية على محمل الجد. وتسعى الولايات المتحدة إلى

لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة. وأود أن أتقدم بجزيل الشكر لزميلي الهولندي السفير كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، وفريقه على ما قاموا به من أعمال في هذا العام بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أظهرت السنة الماضية أن عملنا لم ينته بعد فيما يخص النظام المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما أظهرت مدى أهمية حفاظنا على التعبئة الجماعية المستمرة، الآن أكثر من أي وقت مضى، في تعزيز ذلك النظام. وعليه، فإن جلسة اليوم بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تأتي في وقت مناسب للغاية، إذ أنها تتعلق بأحد أهم الإنجازات في مجال عدم انتشار الأسلحة في السنوات الأخيرة. لقد حظي هذا القرار بتأييد جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وتم اتخاذه بالإجماع؛ وقد أتى القرار ثماره من خلال كل من مثابرة المجتمع الدولي والدور القيادي للمجلس، ووطد الحل التوافقي الهام الذي تم التوصل إليه في فيينا بعد سنوات من المفاوضات. بعبارة أخرى، إنه قرار يجسد وحدة المجتمع الدولي ومجلس الأمن وجميع أعضائه، وخاصة الأعضاء الدائمين.

غير أن مسارات الدول الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة تباينت منذ عام ٢٠١٥، وكما أعرب الأمين العام في تقريره (S/2018/1089)، فقد أعربنا عن الأسف والقلق إزاء الآثار المترتبة عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة فرض الجزاءات. بيد أننا جميعا نتشاطر نفس الهدف - وهو أن نمنع إيران من حيازة أسلحة نووية ونكفل، من خلال الرصد الدولي الصارم، أن لبرنامجها غايات سلمية. هذا ما جعل من الممكن وضع خطة العمل الشاملة المشتركة لمدة ١٠ سنوات، والتي لا يوجد لها بديل موثوق اليوم. سيمثل اختيار الاتفاق خطوة خطيرة إلى الوراء، سندفع جميعا ثمنها.

وفي حين أننا شهدنا أزمة ثقة خطيرة هذا العام، فإن الاتفاق لا يزال قائما ويحقق الغرض منه - وتواصل إيران

من المساءلة عن المخاطر التي تعرض لها العالم. إن النظام الإيراني يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف الثورية المدمرة التي كان يسعى إليها على مدى الـ ٣٩ عاما الماضية، إلا أنه يمتلك الآن المزيد من الأموال لتحقيقها بفضل الاتفاق النووي.

إنني هنا اليوم في المقام الأول بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عهد الرئيس ترامب، يأتي أمن شعبنا وحلفائنا أولا. ولكن، وتمشيا مع أفضل تقاليد القيادة الأمريكية، ستواصل الولايات المتحدة توحيد الدول ذات السيادة في مسؤوليتها عن العمل من أجل تحقيق السلام والأمن لشعوبها وإيجاد نظام دولي مستقر. وستواصل الولايات المتحدة بذل جهود لا هوادة فيها لبناء تحالف من الدول المسؤولة الجادة في مواجهة نشاط القذائف التسيارية المتهور للنظام الإيراني، فضلا عن الطريقة التي يعامل بها شعبه. وهذا النوع من النشاط الخبيث هو أمر سيجعل الولايات المتحدة تواصل الوقوف إلى جانب الشعب الإيراني. إنهم أشد ضحايا النظام لما يقرب من ٤٠ عاما، وهم يحظون بالدعم الثابت من جانب الولايات المتحدة.

وأخيرا، في أيار/مايو، حددت إدارة ترامب بوضوح المجالات الإثني عشر التي نطالب فيها بالتغيير من إيران. فإذا حققت إيران تحولا استراتيجيا أساسيا واحترمت هذه المطالب، سنكون مستعدين لتخفيف حملتنا للضغط عليها ودعم تحديث الاقتصاد الإيراني وإعادة إدماجه في النظام الاقتصادي الدولي. ولكن لن نخفف ضغوطنا إلا عندما نرى تحولات ملموسة ومستدامة وواضحة في سياسات طهران.

السيد دولا تر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة الإفوارية لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم، وأرحب على وجه الخصوص بحضور السيد مايك بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. والشكر موصول للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد سيرج كريستيان، القائم بالأعمال بالنيابة

المزعزعة للاستقرار. لقد سبق أن أعربنا عن قلقنا بشأن تلك المسألة، بما في ذلك مباشرة إلى السلطات الإيرانية. على كل منا أن ينقل بوضوح هذه الرسالة، وفرنسا، من جانبها، ستواصل حوارها القوي مع إيران.

وفي الختام، أود أن أكرر نداء الأمين العام إلى جميع الدول، سواء كانت أو لم تكن أطرافا في الخطة، لضمان استمرار خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها ركيزة للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وكونوا على يقين من أن فرنسا، التي عملت بلا كلل لجعل الاتفاق قويا وأتبعته بآليات تحقق صارمة، لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بهذا الهدف. فبتلك الطريقة وحدها يمكننا وضع استراتيجية طويلة الأجل في المنطقة، لا يمكن أن تقتصر على سياسة الضغط والجزاءات. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضا حوارا حازما وصريحا مع الإيرانيين بشأن شواغلنا. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يضع الأساس لاتفاق جديد بشأن إطار للطاقة النووية الإيرانية، بعد فترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠، وللأنشطة التيسارية الإيرانية والاستقرار الإقليمي. لا يوجد سبيل آخر لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة وكفالة عدم حيازة إيران أبدا للأسلحة النووية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. نحن ممتنون جدا لوزير خارجية الولايات المتحدة بومبيو لحضوره هنا اليوم. تأتي هذه المناقشة في لحظة مهمة جدا. فالعالم مكان متقلب في الوقت الراهن. التطورات التي نحن بصدد مناقشتها اليوم تهدد بجعل درجة التنبؤ به أقل مما هي عليه. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام وممثل هولندا وفريقه على مجمل أعمالهم فيما يتعلق بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

جدول الأعمال اليوم هو تنفيذ ذلك القرار، الذي اتخذ لتأييد خطة العمل الشاملة المشتركة. غير أننا طوال المفاوضات ولدى اعتماد القرار، كنا واضحين أن المجلس لا يتناول مسألة

الامتثال لالتزاماتها النووية، كما أكدت لنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمرة الثالثة عشر على التوالي. ونحن نرحب بذلك. ويجب تعزيز الحالة من خلال احترام جميع التزاماتنا، التي تنطبق على كل أعضاء الأمم المتحدة، وليس على أطراف الخطة وحدها. ولا ينبغي أن تؤثر أي تطورات خارجية على تنفيذ تلك الالتزامات. وفي هذا الصدد، ستواصل فرنسا بنشاط دعم الاتفاق ما دامت إيران تحترم بشكل صارم وعلى نحو تام التزاماتها النووية وتبذل الجهود للحفاظ على الفوائد الاقتصادية لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وفرنسا نتني على العمل الحثيث للأمانة العامة من خلال تقريرها المتوازن، الذي أعد في امتثال تام لولايتها. إن التزاماتنا الجماعية لا تقف عند خطة العمل الشاملة المشتركة، وعلى إيران أن تمتثل لجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). غير أن التقرير يحدد العديد من عناصر الإجراءات الإيرانية التي لا تتفق مع تلك الأحكام، وهو ما يعطينا سببا للقلق. وجنبا إلى جنب مع ألمانيا والمملكة المتحدة، أعربت فرنسا في مناسبات عديدة عن قلقها فيما يتعلق بالقذائف التيسارية. وأود أن أذكر بأن القذائف المذكورة مصممة من الناحية التقنية لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية، وهذا النوع من الأنشطة، التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، هو ما دعونا بشكل جماعي إيران إلى عدم القيام به. إن مسألة نقل القذائف التيسارية إلى الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، ولا سيما ما خلصت إليه الأمانة العامة بشأن القذائف التيسارية التي أطلقها الحوثيون، هي أيضا مصدر قلق كبير لفرنسا. وسواء في اليمن أو في الساحة السورية، فإن هذه الإجراءات تنتهك القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهو أيضا عنصر أساسي من عناصر الهيكل الدولي لعدم الانتشار.

ولنكن واضحين: يجب على إيران، من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي، أن توقف فوراً جميع الأنشطة

نووية فحسب، لكنه يواصل فرض قيود ملزمة لكبح أنشطة إيران في مجال الانتشار وفيما يتعلق بالقذائف التسيارية لأنها تهدد المنطقة وخارجها.

وأود أن أشدد على أن انتشار القذائف التسيارية لا يتعلق فقط بالقذائف النووية، على الرغم من وجود علاقة بالقدرة النووية. أي محاولة تقليدية ستتسبب في إلحاق ضرر هائل بالمدينين وبالهياكل الأساسية، والدول الأعضاء في المنطقة ستشعر بالطبع بقلق بالغ إزاء مواجهة تهديد كهذا من إيران. فهو يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، ويزيد من مخاطر سوء التقدير. وكما قال الوزير بومبيو، فإن المجتمع الدولي يحاول كبح هذا النشاط منذ عام ٢٠٠٦ على الأقل.

وإذا سمحتم لي، أود أن أحدد سياسة حكومة بلدي تجاه إيران. نحن تدفعنا ثلاثة أهداف - أولاً، والأهم، التمسك بالنظام العالمي لعدم الانتشار ومنع إيران من بلوغ القدرة النووية التي من شأنها تهديد منطقة الشرق الأوسط وأوروبا المجاورة؛ ثانياً، كبح مساعي إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة؛ وثالثاً، تشجيع إيران على تطبيع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع المنطقة والغرب والاضطلاع بدورها المستحق كقوة مسؤولة تشارك بصورة بناءة.

وقد شاركت المملكة المتحدة في المفاوضات بشأن الاتفاق النووي مع إيران لتأمين تحقيق أول تلك الأهداف، ونعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد حققت ذلك. وهي لا تزال حيوية الأهمية لأمننا القومي، ونعتقد أنها حيوية الأهمية للأمن المشترك لشركائنا وحلفائنا. وإنني أتفق مع ما قاله السفير الفرنسي فيما يتعلق الطريق قدماً. وقد كنا واضحين أيضاً في أن الاتفاق النووي يتضمن عناصر تهدف إلى تشجيع إيران على سلوك طريق نحو الحياة الطبيعية في علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع العالم الخارجي. ويسجل تقرير الأمين العام (S/2018/1089) أن إيران تواصل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالبحال النووي، على نحو ما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الصادر في

ولأن تحقيق هدفنا الأول مستمر، فإن المملكة المتحدة تعمل - مع فرنسا وألمانيا - للتأكد من أن إيران لا تزال تتلقى الفوائد الاقتصادية لتخفيف وطأة الجزاءات المتفق عليه في إطار الاتفاق النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلننا في أيلول/سبتمبر عن إنشاء مرفق أغراض خاصة أوروبي للمساعدة على تيسير ذلك. ذلك العمل مستمر ونأمل أن نعلن عن إحراز مزيد من التقدم قريباً.

غير أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لتحقيق الهدف الثاني - إنهاء سلوك إيران الإقليمي المزعزع للاستقرار. لا ينبغي أن يساور أحد أي شك بشأن مدى اهتمامنا والتزامنا بمعالجة هذه المسألة. إن الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة، على قدر أهميته لجميع الأسباب التي ذكرها السفير الفرنسي، ليس رخصة للانخراط في سلوك مزعزع للاستقرار في مكان آخر، سواء كان لذلك صلة نووية أم لا.

ولا يمكن لإيران أن تتوقع أنها ستحسن علاقاتها مع بقية العالم أو تكفل أمنها وازدهارها الاقتصادي وهي تواصل مسارها الحالي. ولن يتسنى للأعمال التجارية أن تستثمر هناك، وينبغي أن تنفق الأموال العامة في البلد، لا أن تحولها إلى المغامرات في الخارج. والإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكالة الأمين العام اليوم كانت واضحة للغاية، وينبغي أن تظل الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام مصدر قلق للمجلس. وكما يشير التقرير، أعربت المملكة المتحدة، إلى جانب شركائها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وألمانيا، عن قلقها بشأن عمليات إطلاق إيران للقذائف التسيارية مؤخراً على سورية، في رسالة موجهة إلى الرئيس في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2018/1062). ومنذ ذلك الحين، وكما ناقش مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، أجرت تجربة على قذيفة تسيارية متوسطة المدى بقدرة تقع ضمن

هام من الجهود الدولية لمكافحة الانتشار. والفئة الأولى للنظام تصف منصة للأسلحة النووية من الجيل الأول تُحدد عادة بأنها قادره على إيصال حموله لا تقل عن ٥٠٠ كيلوغرام إلى مدى لا يقل عن ٣٠٠ كيلومترا. لذلك فإن قيام إيران بتجربة إطلاق قذيفة تسيارية ذي قدرة تدرج تحت الفئة الأولى من النظام أمر مهم. وهذه القذائف ليست أدوات غير مؤذية للدفاع عن النفس. إنها تشكل مصدرا للقلق، وهي مدرجة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لأنه إذا تمكنت إيران من تطوير الأسلحة النووية، فإن تلك القذائف ستكون وسيلة إيصالها. وبالتالي، فهي لا تهدد المنطقة فحسب، لكن أيضا أوروبا، وربما بلدان أخرى خارجها. وتجربتها عمل استفزازي ينبغي للمجلس أن يتصدى له. ولذلك نطالب إيران بالكف عن النشاط الذي يتحدى القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وأن تمثل هي وجميع الدول الأعضاء، امتثالا تاما للقرارات التي تحظر انتشار تكنولوجيا القذائف من إيران وإليها - وبالمناسبة، ليس ثمة شك في أن تلك القرارات هي في الواقع قرارات ملزمة قانونا.

فيما يتعلق بهدفنا الثاني، نلاحظ بأسف شديد، وبقلق، أن إيران تواصل أداء دور سلبي في جميع أنحاء المنطقة دعما للجهات الفاعلة من غير الدول التي تقوض استقرار جيرانها. ففي سورية، كانت إيران هي الداعم الرئيسي لحملة بشار الأسد العاشمة التي استمرت سبع سنوات. إن الميليشيات التي تمولها وتسيطر عليها إيران هي جزء لا يتجزأ من حملة الأسد العسكرية الرامية إلى استعادة الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وقد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العملية. وقد قامت إيران على نحو استباقي بشحن منظومات أسلحة إلى سورية، مما أدى إلى تأجيج التوترات مع جيرانها، فضلا عن انتهاك أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فعلى سبيل المثال، في الأسبوع الماضي تحديدا، اضطرت إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات لمنع مقاتلي حزب الله المدعومين من إيران من حفر الأنفاق تحت

الفئة الأولى لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وآخر عملية إطلاق، شأنها شأن تلك المشار إليها في رسالتنا، تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد سمعنا عددا من الحجج عندما اجتمعنا لمناقشة هذه المسألة في إطار المشاورات، وأنا واثق من أن سنسمع العديد منها مرة أخرى اليوم، لذلك أود أن أتناولها بإيجاز الآن. أوضح بعض الزملاء أن اللغة المستخدمة في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وفي الفقرة ٣ من المرفق باء من القرار، ليست ملزمة. والجزء الثاني من هذه الحجة هو أنه لذلك السبب ينبغي للمجلس ألا يهتم بسلوك إيران لأننا نعتقد أنه لا يتسق معها. ونعتقد أن هذه حجة غريبة وخاطئة لسببين. فبغض النظر عن مسألة ما إذا كانت اللغة ملزمة قانونا أم لا، فإن المجلس لديه السلطة لتقديم توصيات إلى الدول الأعضاء بغية حل أي مسألة من المسائل التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أنه من الضروري أخذ تلك التوصيات على محمل الجد من جانب الدول الأعضاء بدلا من الاستهزاء بها صراحة. إن الغرض من دعوة إيران إلى الامتثال للطلب المتمثل في ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية، واضح، وذلك الغرض هو تقليص التوترات الدولية والإقليمية. ولا تسهم إيران، في تحديدها للرأي الذي أعرب عنه المجلس بوضوح، في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وهذا أقل ما يمكن أن يقال، وإنما تتجاهل رغبات المجلس الصريحة. ولا تعمل الحجج المغرضة التي تسعى لإضعاف صوت المجلس في هذا الصدد، إلا على تقويض سلطاته وصلاحياته، وتشجيع الدول الأخرى على تجاهل قراراته. وينبغي لنا جميعا أن نشعر بقلق عميق إزاء هذا السلوك غير المسؤول.

وإنني واثق من أننا سنسمع اليوم حجة باطلة أخرى وهي أن نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف غير ذي صلة، وهو نظام لتصدير الأسلحة فحسب. إن النظام في حد ذاته جزء

ندعم إيران في سعيها للاستفادة من التنمية الاقتصادية ونريدها أن تحقق إمكاناتها الأكيدة باعتبارها اقتصادا حيويا ودولة هامة. غير أن تلك الأهداف ليست بالأهداف غير المشروطة. ولا يمكن لإيران تحقيقها دون تغيير أساسي في النهج الذي تتبعه إزاء المسائل التي ذكرتها. ويجب عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة شواغل المجلس بجدية، وأن تعترف بأن عقيدتها الأمنية التوسعية والاستيطانية لن تفضي إلا إلى إثارة المزيد من التحديات، وستؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ولهذا السبب، تواصل المملكة المتحدة، إلى جانب شركائها الأوروبيين، المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وسنواصل العمل مع الجميع لإقناع إيران باتباع نهج مختلف اختلافا جذريا تجاه المنطقة، والمساعدة في تأمين مستقبل أكثر ازدهارا لنفسها.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر تقرير للأمين العام (S/2018/1089) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. ونخطط علما أيضا بالعمل الفعال الذي قام به السفير فان أوستيروم، ممثل هولندا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار.

ونتفق تماما مع تقييم الأمين العام في التقرير بأن قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض الجزاءات الانفرادية على إيران يشكل تحديا خطيرا لا يسهم في تحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونؤيد الدعوة العامة التي وجهها الأمين العام إلى كفالة الحفاظ على الاتفاق المتميز الذي يكتسي أهمية بالغة للأمن الدولي والإقليمي. ونتفق مع ما خلص إليه التقرير من أن المسائل التي لا تندرج ضمن نطاق الاتفاق ينبغي ألا تكون سببا لإلغائه.

حدودها. وتشكل أنشطة حزب الله تلك انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وما هي إلا دليل آخر على نشاط إيران المزعزع للاستقرار. وتدين المملكة المتحدة وجود هذه الأنفاق، التي تهدد أمن إسرائيل ولبنان. إن انتهاك السيادة الإسرائيلية أمر يدعو إلى القلق العميق، وعلاوة على ذلك فإنه ينقل نشاط إيران المزعزع للاستقرار إلى أبعاد جديدة.

وفي اليمن، فإننا نراقب بعناية المحادثات الجارية في ستوكهولم، ونرحب بحضور وفد الحوثيين. وإني أسلم بأن من المهم الإشارة إلى أن إيران قد أعربت عن دعمها القوي للمحادثات في السويد، لكن الحالة في اليمن ما زالت مصدر قلق شديد، ويتضمن تقرير الأمين العام اليوم معلومات حول الصواريخ الباليستية التي أطلقها الحوثيون على المملكة العربية السعودية، فضلا عن الصواريخ المضادة للدبابات وصواريخ أرض جو التي تم استردادها في اليمن. وكانت خصائص ومكونات هذه الأسلحة متسقة مع تلك المعروفة بأنها تصنع في إيران.

وقد قمت في إطار أدائي لعملي بزيارة طهران مؤخرا لمناقشة العديد من تلك المسائل مع القيادة الإيرانية. وقد أوضحت في كل مرة أن عادة إيران المتمثلة في اختبار الأسلحة التي تهدد جيرانها، وتحدي المجلس بتصدير الأسلحة والمليشيات إلى جميع أنحاء المناطق، تجعل من الصعب جدا معرفه الكيفية التي يمكن لإيران من خلالها أن تؤدي دورا بناء في المنطقة، وهذا يعني أن شكاواها إن أدرج المجلس هذا السلوك على جدول أعماله ليست لها أي شرعية.

لقد قلت منذ فترة طويلة بأن إيران لديها مصالح أمنية مشروعة في المنطقة. ونحن نسلم بذلك، لكن الطريقة التي تتبعها إيران في السعي إلى تحقيق هذه المصالح تؤدي إلى زيادة زعزعة الاستقرار، وهي ببساطة غير مشروعة في العالم المعاصر. وتتبع إيران نهجا مختلفا في هذا الصدد، نهجا يركز على إعادة الاندماج في المجتمع الاقتصادي العالمي وفي المشاركة الدبلوماسية. إننا

في التقرير بأنهم يعملون حصرا على أساس معلومات مقدمة إليهم من بلدان ثالثة. ولا بد من وضع حد بصورة نهائية لأية أنشطة تفتيش أو رصد تضطلع بها الأمانة العامة بدون أن يكون متفقا عليها، أيا كانت أسبابها.

ولا نزال نصر على أنه ينبغي ألا يتضمن التقرير معلومات من مصادر مفتوحة أو إشارات إلى معلومات غير متحقق منها أو يقصد عدم التحقق منها مقدمة من فرادى البلدان، ولا سيما حينما لا يجري إطلاع أعضاء المجلس عليها. ونود مرة أخرى أن نلفت انتباه الأمانة العامة إلى كون الفقرة ٧ من مذكرة الرئيس المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/44) تنص على إعداد تقارير نصف سنوية عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بأكمله، وليس أجزاء منفردة منه.

لقد سمعنا اليوم الكثير عن القذائف التسيارية. ونود أن نذكر المجلس بأن الفقرة ٣ من المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تدعو إيران إلى ألا تقوم بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية. إن قاذفات الصواريخ غير محظورة بصفة عامة، وليس هناك أي أدلة تدعم احتمال أن تكون محتوية على مكونات نووية.

لقد ألحق انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة أضرارا بالغة بنظام منع الانتشار النووي وبالمصالح الأمنية في الشرق الأوسط ككل. وحن الوقت للتخلي عن الإجراءات الانفرادية. فالتاريخ يبين أنه محكوم عليها بالفشل. وعلى النقيض من ذلك، حينما توحد الدول جهودها لمواجهة التحديات الإقليمية يمكنها أن تحقق نتائج طويلة الأمد فيما يتعلق بتسوية الأزمات وتحقيق استقرار الحالات. إننا نرى أن خطة العمل تمثل تماما مثل ذلك الإنجاز. فقد أصبحت ركنا أساسيا في عملنا المشترك في المنطقة لتهيئة الظروف التي تفضي إلى تعزيز مناخ الثقة العام. وبعثت الخطة الآمال في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الهام، وهو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط

إن الاتحاد الروسي حذر مرارا وتكرارا من محاولات نفس خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعرب عن الأمل بأن يسود التعقل بالرغم من ذلك وبألا تؤخذ المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار العالميين رهينة للعمليات السياسية المحلية. وللأسف، لم تجد دعواتنا أذانا صاغية. إننا نواجه الآن بحالة متسمة بالمفارقة لا يرفض فيها أحد أعضاء المجلس صراحة تنفيذ القرار 2231 (2015) الذي كان قد أيده بنفسه فحسب، بل يحاول أيضا معاقبة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ قرارات المجلس واللجنة المشتركة لخطة العمل. وفي الوقت الحالي، فإن السبيل الوحيد للحفاظ على الاتفاق هو التنفيذ المخلص للالتزامات الطوعية التي قطعتها جميع الدول المشاركة في الاتفاق. وفي ذلك السياق، ينبغي أن نشير إلى أن تقرير الأمين العام يقدم أدلة واضحة على امتثال إيران غير المشروط للالتزامات الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما لم تؤكد باستمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدها، بل أكدته أيضا الأمانة العامة التي، كما تشهد الوثيقة، ليست لديها أية بيانات محققة تفيد عكس ذلك.

ومرة أخرى نضطر لأن نذكر المجلس بعدم مقبولية أي مما يسمى بتحقيقات الأمانة العامة في الانتهاكات المحتملة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بدون ولاية واضحة من مجلس الأمن. فلنترك جانباً مستوى الخبرة الفنية لممثلي الأمانة العامة، الذين وجدوا من السهولة بمكان على أساس العناصر والحطام إبداء رأي بشأن الخصائص التكتيكية والتقنية لأنواع الصواريخ المختلفة والتلميح إلى منشئها الإيراني. وتطرح أسئلة مشروعة فيما يتعلق بولاية هؤلاء الاختصاصيين، ومركز زيارتهم وتفويضهم باستخلاص استنتاجات بعيدة المدى. إن ما يثير الحيرة هو محاولات استخدام سلطة الأمم المتحدة بغية تعزيز الاتهامات الباطلة التي توجهها البلدان المختلفة ومفادها أن إيران تنتهك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومع ذلك، فإن ممثلي الأمانة العامة نفسها يعترفون

وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو إنشاء هيكل أمني إقليمي شامل حقا ويفترض مسبقا مشاركة جميع الدول في ذلك الجزء من العالم. إن مفهومنا لتعزيز الأمن في منطقة الخليج الفارسي في ظل ضمانات دولية لا يزال في محله ويمكن أن يبدأ تنفيذه من خلال عقد مؤتمر بمشاركة دول المنطقة دون الإقليمية. وفي المستقبل، يمكن توسيع مثل هذا المؤتمر ليشمل البلدان الأخرى في الشرق الأوسط. وروسيا على استعداد للعمل بشأن جميع هذه الجوانب وغيرها، مع الشركاء المهتمين، بصورة علنية ونزيهة، وبدون تهديدات أو ضغوط سلبية.

وفي الختام، أود أن أنوه مرة أخرى بأن الاتحاد الروسي لا يزال ملتزما بالتنفيذ غير المشروط والشامل لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي لا يزال ينفذها جميع المشاركين الآخرين في الخطة بالرغم من انسحاب الولايات المتحدة.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية بومبيو على وجوده هنا اليوم وعلى عمله بشأن الموضوع. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو والسيد كريستيان على إحاطتيهما الإعلاميتين، وبالطبع أن أعرب عن تقديرنا الكبير لزميلنا الهولندي ولفريقه على عملهم الدؤوب للغاية في تيسير تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن هذه الإحاطة الإعلامية الخامسة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) التي تعقد خلال فترة ولاية في المجلس وربما تكون الأخيرة، ولذا أود أن أؤكد مجددا على موقفنا القائم على المبدأ إزاء هذا البند من جدول الأعمال. لقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة خير مثال على إيجاد حلول ناجحة متعددة الأطراف للتحديات المشتركة بصورة جماعية. وكفلت الخطة بصورة فعالة الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني وجعلت عالمنا مكانا أكثر أمنا في ذلك الصدد. وينبغي أن ينظر

خالية من أسلحة الدمار الشامل. إن روسيا تؤيد الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث على رفض جهود اختلاق حالات تصف فيها بعض الدول الأعضاء حكومات الدول الأخرى بأنها مارقة. فذلك لا يساعد على حل المشاكل العديدة في المنطقة، بل يشير مشاكل جديدة كثيرة. ومن الواضح أنه إذا أريد لنا الحد من احتمال حدوث الأزمات فإن علينا أن نحشد الجهود الدولية والإقليمية، بما في ذلك في إطار الصيغ الفعالة والشاملة للجميع التي تضطلع فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور محوري.

إن العديد من زملائنا في المجلس، وعلى نحو ثابت يجسدون عليه، يحاولون استخدام صيغة جلسة اليوم لمناقشة ما يسمى بسلوك إيران الإقليمية، الذي يقدم باعتباره من الناحية العملية المصدر الحصري لجميع مشاكل الشرق الأوسط. ومع ذلك، وبالرغم من أن إيران على استعداد لإجراء ذلك الحوار، فإنهم لم يقدموا أية اقتراحات موضوعية من أي نوع في هذا الصدد. وأحيانا يتكون لدى المرء انطباع بأن هدفهم الوحيد هو زيادة حدة الهستيريا المعادية لإيران وشيطنتها، وهو ما لا يؤدي في الواقع سوى إلى تفاقم الحالة الصعبة بالفعل في الشرق الأوسط. إن الاتحاد الروسي يؤيد وضع خطة عمل إيجابية وموحدة بشأن الشرق الأوسط من أجل مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره تراعي المصالح المشروعة لجميع دول المنطقة، بما فيها إيران. وينبغي أن يكون الركن الأساسي في جهودنا المشتركة في المنطقة تهيئة ظروف تفضي إلى تعزيز مناخ عام للثقة. فذلك أمر بالغ الأهمية للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإيران. ونود أن نذكر الأعضاء بأنه في القرار ٥٩٨ (١٩٨٨)، وجه مجلس الأمن الأمين العام بأن يعمل مع الأطراف الإقليمية بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وهذه مسألة صعبة، ولكن يجب أن يبدأ العمل بشأنها. ونحن على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة من خلال اتصالاتنا مع شركائنا الإقليميين.

قامت به والتقارير التي أعدتها حتى الآن، فيما يخص المعلومات المتوفرة. ونقدر ما قدمته اليوم وكيلا الأمين العام ديكارلو من معلومات عن آخر المستجدات، وننتقل إلى مزيد من التحليل، حسب الاقتضاء، وفي الوقت المناسب.

وإذ توشك فترة عضويتنا في المجلس على الانتهاء، فإننا نلاحظ أن الانقسامات في المنطقة لا تزال عميقة على حساب السلام والأمن الدوليين، سواء في المنطقة أو خارجها. ونعتقد أن على المجلس أن يكتف الجهود الرامية إلى سد تلك الفجوات. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في المنطقة أن تعمل معا الآن من أجل تخفيف حدة التوترات وبذل جهود مشتركة للتوصل إلى حلول سياسية للنزاعات والأزمات الجارية في المنطقة. ومن الضروري أيضا مواصلة الحوار السياسي الهام مع إيران بشأن دورها في المنطقة، وكذلك بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وسوف نواصل هذا الحوار من خلال قنواتنا القائمة، ومنها الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، في الوقت الذي غالباً ما توصف فيه تعددية الأطراف بأنها تتعرض للضغط، تظل خطة العمل الشاملة المشتركة نموذجاً لنجاح التفاوض المتعدد الأطراف، وتؤكد مجدداً أن مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتحقيق صالحنا العام يُعدّ القاعدة. ومن المهم التمسك بذلك المبدأ.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أودّ أن أضّم صوتي إلى من سبقوني في الترحيب بمشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة السيد مايكل بامبيو معنا في هذه الجلسة. وأعرب عن شكرنا للسيدة روزماري ديكارلو وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطتها الشاملة حول تقرير الأمين العام نصف السنوي بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1089). كما أشكر ميسّر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وممثل

إلى الخطة أيضا في السياق الواسع لمنع الانتشار. إن تقويض خطة العمل يخاطر بتقويض الجهود التي نبذلها في أماكن أخرى. ولا تزال السويد، بالتوافق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، تؤيد بقوة التنفيذ الكامل للاتفاق. ونرحب باستمرار مشاركة إيران وتنفيذها لالتزاماتها ذات الصلة بالجمال النووي بموجب خطة العمل، على نحو ما أبلغت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أرحب بالقدر نفسه بمشاركة إيران في هذه الجلسة، نظراً لأن إيران طرف في خطة العمل الشاملة المشتركة وتتأثر بصورة مباشرة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وسيكون تصديق إيران في وقت مبكر على البروتوكول الإضافي تديراً هاماً لبناء الثقة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يحترم كلا الجانبين الاتفاق. ويجب أن تستمر قناة المشتريات في العمل وينبغي أن تواصل اللجنة المشتركة مناقشة أي مسائل معلقة في إطار الاتفاق. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن الشعب الإيراني لا يزال يشهد الفوائد الاقتصادية للاتفاق. ولذلك فإن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادة فرضها للجزاءات أمر يدعو إلى الأسف. إننا نؤيد تأييداً كاملاً الجهود المبذولة في إطار الاتحاد الأوروبي لحماية خطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ عليها بجميع جوانبها.

وعلى غرار العديد من الوفود الأخرى، نواصل الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء أنشطة القذائف التسيارية، التي تتنافى مع المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك آخر تجربة أجريت في ١ كانون الأول/ديسمبر. غير أن هذه المسألة ينبغي أن تعالج على نحو منفصل، وليس على حساب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب على إيران أن تستجيب لدعوة المجلس وأن تكف عن جميع الأعمال التي تشكك في التزامها بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويجب على جميع الأطراف أن تسهم في زيادة التخفيف من حدة التوتر في المنطقة.

وفيما يتعلق بعمليات النقل المزعومة الأخرى وشحنات الأسلحة المحتملة، نشكر الأمانة العامة على التحليل الوافي الذي

السعودية، والمسائل المتعلقة بنقل الأسلحة والعتاد العسكري إلى دول أخرى في المنطقة. فعلى الرغم من عدم تمكن الأمانة العامة من تحديد تاريخ نقل الأسلحة التي تم ذكرها في التقرير ومواصلة تحرياتها بشأن تلك الصواريخ الباليستية، إلا أنها تبقى مسألة في غاية الخطورة وتشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، تدين الكويت استهداف المملكة العربية السعودية الشقيقة المتكرر بالصواريخ الباليستية التي تستهدف أمنها الوطني وتعرض حياة المدنيين للخطر. مؤكدين على موقفنا الثابت الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها؛ وعلى ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ واحترام سيادتها، وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار؛ وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها؛ ونبد الطائفية.

وختاماً، تؤكد الكويت على أهمية مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في متابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بطريقة شاملة تكفل امتثال إيران والدول الأخرى لالتزاماتها، ليس فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي فحسب، ولكن أيضاً في المجالات الأخرى المشمولة بالقرار. وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للسفير فان أوستيرون، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وأعضاء بعثته على الجهود التي بذلوا خلال العام الماضي. متمنين لهم ولبلدتهم الصديق كل التوفيق والسداد.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير فان أوستيرون على إحاطتهما الإعلاميتين. وأرحب بوزير الخارجية بومبيو، في مجلس الأمن اليوم.

إن لخطوة العمل الشاملة المشتركة، بوصفها اتفاقاً متعدد الأطراف أيده مجلس الأمن أثراً بموجب القانون الدولي، وبوصفها إنجازاً هاماً حققته تعددية الأطراف، فإنها تخدم مصلحة المجتمع

الاتحاد الأوروبي، بالنيابة عن اللجنة المشتركة، على إحاطتهما الإعلاميتين للمجلس.

لقد رحبت الكويت قبل ثلاثة أعوام بخطة العمل الشاملة المشتركة وما عقبها من اعتماد المجلس القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالرغم من أن الاتفاق لا يلبي كافة مشاغل دول المنطقة التي لا تزال تشهد أوضاعاً أمنية غير مستقرة وتواجه تدخلات مستمرة في شؤونها الداخلية. نوّد أن نؤكد هنا أن ترحيبنا بالاتفاق جاء في إطار دعمنا الكامل لكافة قرارات الأمم المتحدة وللجهود والمساعدات الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل موقفنا المبدئي والثابت تجاه كافة قضايا عدم الانتشار النووي بشكل عام، وإلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل بشكل خاص.

لقد اطلعنا على التقرير السادس للأمين العام الصادر بموجب الأحكام الواردة في المرفق بـ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والذي يتضمن موجزًا شاملاً عن الأحكام المتعلقة بالبحال النووي والصواريخ الباليستية والأسلحة والتدابير المضادة لتعزيز تنفيذ ذلك القرار. ونوّد هنا أن نرحب بما تضمنه التقرير حول تنفيذ إيران التزاماتها المتصلة ببرامجها النووي على النحو الذي تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد مجدداً على ضرورة مواصلة إيران هذا المسلك الإيجابي من خلال الاستمرار في التزاماتها وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسرعة المصادقة على البروتوكول الإضافي بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة للسلاح النووي.

إن نصوص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لا تقتصر على الشق النووي فحسب، بل تعدى ذلك لتضع ضوابط للأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا الصواريخ الباليستية ونقل الأسلحة التقليدية. ونوّد هنا أن نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في التقرير من معلومات بشأن استمرار إطلاق الصواريخ الباليستية على المملكة العربية

ويشدد تقرير الأمين العام (S/2018/1089) على ضرورة التزام جميع الأطراف بتعددية الأطراف وتعاونها للتصدي للتحديات وعملها معا من أجل الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ويدعم مبادرات الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة الرامية إلى حماية حرية ممارسة الأعمال التجارية المشروعة مع إيران وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ويدعو جميع الأطراف إلى دعم قناة المشتريات.

تعرب الصين عن تقديرها لتلك العناصر. وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أيضا أن تقرير الأمين العام ينبغي أن يكون متوازنا وموضوعيا، وأن يعكس على نحو شامل تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأن يتناول بالكامل الشواغل المشروعة لإيران. ويتعين على الأمانة العامة التصرف بشكل صارم وفقا لولايتها ووظائفها لتجنب إدراج عناصر لم يتم التحقق منها في التقرير.

وفي ظل الظروف الحالية، يجب على الأطراف توخي الحذر عند التعامل مع إطلاق القذائف الإيرانية وتفسير القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بدقة. وقد صرحت إيران في عدة مناسبات، أنها ملتزمة تماما بتعهداتها بموجب الخطة وأنها لا تنوي تطوير أسلحة نووية وأن قذائفها ليست مصممة لإطلاق أسلحة نووية. وهذا الموقف يستحق الاهتمام. وتشيد الصين بالسفير فان أوستروم، بصفته ميسرا، وبفريقه على ما يبذلانه من جهود في تيسير صيغة القرار ٢٢٣١. وقد أحاطت الصين علما بالتقرير الأخير للجنة المشتركة المقدم إلى مجلس الأمن بشأن حالة مقررات الفريق العامل المعني بالمشتريات وبشأن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2018/1070) وستواصل المشاركة في أعماله.

دعت الصين دوما إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للمشكلة النووية الإيرانية وتظل ملتزمة بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والحفاظ على السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وستواصل الصين التمسك بمبادئ

الدولي المشتركة. فهي تضطلع بدور هام في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. كما أنها تمثل نموذجا لمعالجة القضايا الساخنة الدولية والإقليمية بالوسائل الدبلوماسية والسياسية. وعلى الرغم من التغييرات الكبيرة التي شهدتها الحالة الدولية خلال الأشهر الستة الماضية، فإن الأطراف الحالية في خطة العمل الشاملة المشتركة، بالنظر إلى ما تتحلى به من إحساس بالمسؤولية، تواصل التركيز على تنفيذ الاتفاق، فيما تحافظ على تعاون اقتصادي وتجاري طبيعي مع إيران وقد حظيت بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي. وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثال إيران لالتزاماتها المتصلة بالجمال النووي بمقتضى خطة العمل ١٣ مرة على التوالي. ويجري التنسيق بين المجلس وقناة المشتريات على نحو عادي. وقد أظهرت التجربة أن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل اتفاقا فعالا، ولا بد من تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا.

ويتمّ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة الآن بمرحلة حاسمة. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها إيران لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن إيران من مواصلة عملية التنفيذ، وفي أن الأطراف الأخرى في الاتفاق ستواصل الوفاء بالتزاماتها كذلك. وتعرب الصين عن أسفها لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، واتخاذها قرارا بإعادة فرض الجزاءات. وتدعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل التوصل إلى حل مناسب لل صعوبات التي تعترض سبيل الحفاظ على تعاون اقتصادي وتجاري طبيعي مع إيران. ونعتقد أن على جميع الأطراف المعنية أن تأخذ في الاعتبار المصالح العامة الطويلة الأجل، وأن تلتزم بتعددية الأطراف، وأن تعزز الاتفاقات المتعددة الأطراف، وتفي بمسؤولياتها والتزاماتها وتيسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

التقييدية الواردة في المرفق بء، والتي تشمل عمليات نقل تتعلق بالطاقة النووية والقذائف التسيارية والأسلحة من إيران وإليها، وكذلك الأحكام المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر.

وفيما يتعلق بذلك وحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس فيما يتعلق بالنزاع في اليمن، يجب علينا أيضا أن نعرب عن قلقنا بشأن التقارير المتعلقة بالنقل المزعوم للصواريخ الباليستية الإيرانية الصنع، وأجزائها والتكنولوجيا ذات الصلة إلى المتمردين الحوثيين في اليمن. ونشجع السلطات الإيرانية على النظر بعناية في هذه الشواغل ومعالجتها بغية تعزيز الثقة في استعدادها للامتثال لالتزاماتها الدولية، وبالتالي إيجاد ديناميات جديدة تفضي إلى تعزيز السلام المستدام في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، نتشاطر رأي الأمين العام بشأن ضرورة معالجة مسائل لا تتصل مباشرة بخطة العمل الشاملة المشتركة، وبدون المساس بالحفاظ على الاتفاق وإنجازاته. وبشكل محدد، ووفقا للفقرة ٣ من المرفق بء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا نحث السلطات الإيرانية على عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إطلاق أسلحة نووية، بما في ذلك إطلاقها باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تتصرف السلطات الإيرانية بحكمة وبضبط النفس، بالنظر إلى أن تطوير برنامجها للقذائف التسيارية يُنظر إليه على أنه استفزازي و/أو تصعيدي مسلح قادر على زيادة التوتر في منطقة غير مستقرة بشكل خاص.

في الختام، أؤكد أهمية بقاء المجلس موحدا في تحمل مسؤوليته لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة، والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بهدف ضمان صحة نظام عدم الانتشار والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد عمرو (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام، روزماري ديكارلو؛ القائم بالأعمال بالنيابة

النزاهة والموضوعية بإحساس راسخ بالمسؤولية والعمل مع المجتمع الدولي في إطار جهوده الدؤوبة لدعم خطة العمل المشتركة.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نرحب بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد مايك بومبيو. ونحن ممتنون لعقد هذه الجلسة، والإحاطاتين الإعلاميتين الهامتين اللتين قدمهما كل من وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير كاريل فان أوستروم، الذي نعرب له عن شكرنا الخاص لعمله هذا العام بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونحن ممتنون أيضا للإحاطة الإعلامية التي قدمها المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن بيرو كبلد ملتزم بتعددية الأطراف، والقانون الدولي، ونُظم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تولي أولوية قصوى للامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذه، والذي صادق مجلس الأمن من خلاله على خطة العمل المشتركة الشاملة، وعلى البرنامج النووي الإيراني. ونعتقد أن ذلك الاتفاق ونظام المتابعة والرصد اللاحقين يعكسان قيمة التعددية والدبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويجب الحفاظ عليها لهذا السبب.

وفيما يتعلق بالتقرير السادس (S/2018/1089) للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإننا نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المشتركة، ونشيد بأنشطة الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تم التحقق مرة أخرى من أن إيران تمتثل لجميع أحكام الاتفاقية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها. ومع ذلك، يجب أن نعرب عن قلقنا بشأن الادعاءات المتعلقة بالانتهاك المزعوم للفقرة ٢ من المرفق بء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يشير إلى الأنشطة التي تنطوي على توريد أو بيع أو نقل أو تصدير المواد والمعدات والسلع المزدوجة الاستخدام، والتكنولوجيا، ونشدد على ضرورة الامتثال الصارم لجميع التدابير

من الدول الأعضاء لا تسمح لنا بالوصول إلى الاستنتاج غير المشروط بأن إيران انتهكت متطلبات القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي رأينا، فإن هذه النقاط تضعف محتوى التقرير وتقوض صحته. وتخلص جميع الفقرات المتعلقة بهذه الإخطارات إلى الحكم بأن المطالبة ذات الصلة تتطلب مزيداً من التحليل والتحقق من جانب الأمانة العامة. ولا تزال آلية التفاعل بين الأمانة العامة

ومجلس الأمن بشأن التحقق من هذه الإخطارات من جانب الدول الأعضاء، فضلاً عن الرحلات الخاصة لفحص الأدلة المادية، غير واضحة. وبما أن الأمانة العامة، ليس لديها تفويض مباشر لتنفيذ مثل هذه الإجراءات، فيجب أن ننظر بجدية في كيفية التعامل مع الردود على إخطارات الدول الأعضاء بشأن الانتهاكات المزعومة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في المستقبل. ثانياً، نود أن نرى في التقرير انعكاساً كاملاً لمرفقي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد أثار أعضاء المجلس هذا الموضوع لعدة سنوات.

وبالانتقال إلى إخطارات الانتهاكات المزعومة، فإننا ندعو إلى مناقشة القضايا التي لا تنطوي على قيود واضحة أو محظورات بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك المسائل المثيرة للجدل المتعلقة بأنشطة إيران في مجال القذائف التسيارية، في حالة الضرورة الحقيقية، بشكل منفصل ودون المساس بآفاق مواصلة تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتعرب كازاخستان مجدداً عن تأييدها لخطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو المنصوص عليه في خطاب الرئيس نزارباييف المتعلق بالسياسات والذي قدمناه إلى مجلس الأمن في العام الماضي (انظر S/PV.7857) ونعتقد أن الخطة تقوم بدور حيوي جداً في كفالة الأمن النووي في المنطقة في المقام الأول، مما يفتح الباب أمام آفاق التعاون مع إيران في العديد من المجالات الأخرى. وهذا أمر لا يشكل انتهاكاً للتدابير التقييدية الحالية لمجلس الأمن، التي تحترمها كازاخستان وتنفذها بصرامة.

لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، سيرج كريستيان؛ والسفير كاريل فان أوستروم على إحاطاتهم الإعلامية. كما أود أن أرحب بمشاركة وزير الخارجية بومبيو في مداولتنا هنا. ويسعد وفد بلدي الإشارة إلى العناصر الإيجابية التالية الواردة في التقرير السادس للأمين العام (S/2018/1089) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أولاً، يشير التقرير بشكل صحيح ودقيق للغاية إلى الأهمية الكبيرة والدور التاريخي لخطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو المحدد في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي اعتمد بالإجماع، ويفخر بلدي بإسهامه في عملية التفاوض التاريخية هذه من خلال تنظيم جولتين من المفاوضات البناءة في ألماتي في عام ٢٠١٣.

ثانياً، يشير التقرير بوضوح إلى التزام إيران الثابت بالتزاماتها النووية في إطار خطة العمل المشتركة الشاملة، التي أكدتها ١٣ مرة التقارير ذات الصلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب برأي الأمين العام ومناشدته لجميع الأطراف، بما في ذلك شعب إيران، أن يستفيد الجميع من هذا الاتفاق. وفي هذا الصدد، نشرك في الترحيب بطموحات الأطراف في الاتفاق لضمان حرية الفاعلين الاقتصاديين في التعاون مع إيران، كما هو منصوص عليه في خطة العمل المشتركة.

ثالثاً، يشير التقرير بشكل مناسب إلى الدعم الواثق لأغلب أعضاء المجتمع الدولي للمزيد من الحفاظ على خطة العمل المشتركة وتنفيذها. وتعد هذه إشارة واضحة للغاية بأن نجاحها قد برر وسيلة الوصول إليها، ويجب تعزيز الإنجازات الحالية والبناء عليها. وفي هذا الصدد، نتفق مرة أخرى مع الأمين العام على أنه ينبغي معالجة المسائل التي لا تتصل مباشرة بالخطة بدون المساس بها وبهدف الحفاظ على الاتفاق وإنجازاته.

دعوني أوضح جوانب أخرى تهمنا. أولاً، لا نزال للأسف نلاحظ أن تقرير الأمين العام يتضمن إخطارات ومطالبات

التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو إيران إلى مواصلة تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها وإلى التصديق رسمياً على هذا البروتوكول في المستقبل القريب.

وفي الوقت نفسه، فإن استقرار الحالة في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية للأمن العالمي. ولهذا السبب، ينبغي أن نسعى جاهدين ليس لضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني فحسب، ولكن أيضاً لاتخاذ خطوات لإيجاد حل شامل للمشاكل الأمنية في المنطقة. ومن الضروري تبني منظور أوسع نطاقاً بشأن هذه المسألة. فلا يمكن النظر إلى النشاط الإيراني من زاوية امتثالها للاتفاق النووي فحسب. فالاتفاق النووي لا يتناول جميع المسائل الخلافية المتصلة بالسياسات الإقليمية الإيرانية وقدراتها ذات الصلة بنظم الإيصال.

وإذا أخذ في الاعتبار التوترات الحالية في الشرق الأوسط، فإن سياسات إيران - بما في ذلك تطوير القذائف التسيارية - تثير شواغل لها ما يبررها. فتجارب القذائف التسيارية وبعض أنشطة إيران في المنطقة، بما في ذلك عمليات نقل القذائف المبلغ عنها إلى جهات من غير الدول في لبنان واليمن وسورية، قد تعمق عدم الثقة وتتعارض مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقيام إيران بإطلاق قذائف ذو الفقار التسيارية قصيرة المدى وقذائف قيام على أهداف في بلدة هجين السورية يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن اختبارها لقذائف تسيارية متوسطة المدى في ١ كانون الأول/ديسمبر وغير ذلك من تجارب القذائف التسيارية، كل ذلك يشكل تصعيداً لا داعي له.

ويمكن اعتبار الإعلانات الصادرة عن السلطات الإيرانية بشأن مواصلة تجارب القذائف هذه من أجل تعزيز قدراتها الدفاعية إعلانات استفزازية وتهديدية ومتناقضة مع أحكام المرفق

ونحن مهتمون بتطوير التعاون النشط مع جميع بلدان المنطقة، بسبب موقعنا الجغرافي وإمكاناتنا في مجال النقل العابر. وبفضل اتفاقاتنا المتعددة الأطراف، فإننا نشهد انتعاش التجارة والتعاون الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى التنمية الإقليمية.

في الختام، أود تهنئة ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، السفير كاريل فان أوستيروم، ممثل هولندا، على إنجاز مهمته، والإشادة بجهوده الملتزمة والدؤوبة لضمان تحقيق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) لأهدافه. وبينما نصل إلى نهاية فترة عضويتنا في المجلس، ما زلنا نأمل أن تواصل خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الإسهام في تعزيز نظام عدم الانتشار وكفالة الاستقرار والسلام في المنطقة.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم: وكالة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو؛ والسيد سيرج كريستيان؛ والسفير كاريل فان أوستيروم، على إحاطاتهم. وأرحب بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد مايك بومبيو، معنا اليوم.

ترحب بولندا بالتقرير السادس للأمين العام (S/2018/1089) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والذي نرى أنه موضوعي ومتوازن. إن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز هام للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتتماشى أهدافها مع هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز عدم الانتشار النووي.

ونلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أفادت بأن جمهورية إيران الإسلامية تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي في إطار الخطة وأن الوكالة نفسها تواصل التحقق من عدم تحويل وجهة المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد والتحقق على نحو صارم من التزامات إيران لضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني سلمياً، ووفاء إيران بجميع

في العالم. وكما تنص معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي وقعت عليها بوليفيا، فإننا نضطلع بمسؤولية الإسهام في إنهاء سباق التسلح - ولا سيما سباق التسلح النووي - وفي توطيد السلام في العالم. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو رأي دأبنا على الترويج له في سياق جهودنا في مجلس الأمن لضمان انضمام الشرق الأوسط إلى المناطق الخمس الحالية من الأسلحة النووية في العالم.

وتؤكد بوليفيا بقوة مجددا التزامها بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بالنظر إلى أنه يمثل إنجازا جليا للدبلوماسية وتعددية الأطراف. ويشير القرار إلى أن الدول التي تحترم القانون الدولي يمكنها إجراء بحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، وفقا للمادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على نقطة مثارة في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام (S/2018/1089)، الذي جرى عرضه اليوم وهو التقرير السادس منذ اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ومفادها،

”استمرار جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ التزاماتها المتصلة بالبحال النووي، على النحو الذي تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرغم من التحديات الكبيرة الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة وما اتخذته من قرارات لاحقة لإعادة فرض جميع الجزاءات الوطنية التي كان قد تم رفعها أو الإعفاء منها عملا بالخطة“.

وفي هذا الصدد، نعرب مرة أخرى عن أسفنا إزاء قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرض جزاءات انفرادية على جمهورية إيران الإسلامية. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون بمقدورنا أن نوجد بيئة من الثقة المتبادلة فيما بين الدول حتى يتسنى تحقيق التطلعات إلى

باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذه الأعمال تأتي بأثر عكسي على استقرار الحالة في الشرق الأوسط، وكذلك على الجهود الرامية إلى منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. وندعو إيران إلى الامتناع عن الأعمال التي قد تقوض مواصلة تنفيذ كل من خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن بولندا تؤيد قناة المشتريات والفريق العامل المعني بالمشتريات، فضلا عن الدور التنسيقي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ القرار، لأننا نعتقد أن تدابير الشفافية هذه تضمن تماشي عمليات النقل ذات الصلة مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتسهم في دعم نظام عدم الانتشار.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر سعادة السفير كاريل فان أوستيروم، ممثل هولندا، على عمله الممتاز بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). لقد أظهر السفير وأعضاء فريقه الروح المهنية والشفافية اللازمة لتعزيز عمل هذا الإطار الصعب التابع للمجلس بكفاءة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

(تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بوزير خارجية الولايات المتحدة، السيد مايك بومبيو، الموجود معنا في هذه القاعة اليوم. كما أود أن أعرب عن امتناننا على الإحاطات الإعلامية التي قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية، السيدة روزماري ديكارلو؛ والقائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد سيرج كريستيان؛ وبطبيعة الحال، ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، السفير كاريل فان أوستيروم. كما نرحب بحضور ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية معنا اليوم.

بما أنه من المرجح أن تكون هذه آخر مرة يشارك فيها وفد بلدي، بصفته عضوا في المجلس في اجتماع بهذه الصيغة بشأن موضوع عدم الانتشار، أود أن أؤكد مجددا على أن بوليفيا جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية تماما

وتعرب بوليفيا مجددا عن أملها في أن توفر التقارير القادمة المزيد من المعلومات المتعمقة عن المرفق ألف، لأن المرفقين - ألف وباء - شاملان ومتكاملان للتنفيذ الفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأخيرا، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوصفها بلدا مسالما، تؤكد من جديد التزامها بالدبلوماسية الوقائية، وتعددية الأطراف، ومبدأ عدم التدخل، واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، على أساس أن هذه المبادئ مبادئ عالمية معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه وارتياحه للسيدة روزماري ديكارلو، وكيالة الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسفير كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على عمله الممتاز؛ والسيد سيرج كريستيان، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونشكرهم جميعا على الإحاطات الإعلامية الشاملة والمفصلة التي قدموها للتو.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بمعالى السيد مايك بومبيو، وزير خارجية الولايات المتحدة، ونتمنى له مُقاما رائعا في نيويورك. إن حضوره معنا صباح هذا اليوم يجسد الأهمية الكبرى للموضوع الذي نناقشه. ولذلك، فإنني أهنيئ كوت ديفوار على ترحيبها بحضوره في برنامج عملها.

وتود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشكر الأمين العام على تقريره السادس المتوازن والشامل (S/2018/1089) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع، نتيجة أمينة لالتزام المجتمع الدولي بالقيام باستجابة جماعية لنظام عدم الانتشار، ولا يزال عنصرا رئيسيا من عناصر الهيكل العالمي للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بصورة كاملة وعلى نحو يمكن التحقق منه في أقرب وقت ممكن. والواقع أن أوضح رمز لانتصار تعددية الأطراف والحوار السياسي هو خطة العمل الشاملة المشتركة، والامتثال التام لها ينبغي أن يكون بمثابة ضمان لتعزيز الخطط الأخرى لنزع السلاح النووي، كالخطة المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.

ويرى وفد بلدي أن ١٢ سنة من النشاط الدبلوماسي المكثف الذي حقق حلا شاملا ومناسبا وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة التي وافق عليها مجلس الأمن بالإجماع في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لا يمكن تأجيلها بالقرار الانفرادي لدولة عضو أو مجموعة من الدول في منطقة تعرض للخطر تنفيذ الخطة في حد ذاته.

وفي ضوء ذلك، ترحب بوليفيا بعزم المشاركين في الخطة الذين جددوا التزامهم بتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. وفي اجتماع اللجنة المشتركة، الذي عُقد في فيينا في ٦ تموز/يوليه، وفي الاجتماع الوزاري لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي+٢ وجمهورية إيران الإسلامية، الذي عُقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عرضوا الخطوط العامة للمبادرات الرامية إلى حماية حرية الجهات الاقتصادية الفاعلة الراغبة في الحفاظ على علاقات تجارية مشروعة مع جمهورية إيران الإسلامية، وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ومن ذلك المنطلق، فإن مسؤولية مجلس الأمن أن يحافظ على خطة العمل كما تم تصورها، ويضمن الالتزامات المتبادلة بتنفيذها تنفيذا كاملا، بحسن نية وفي بيئة تستند إلى الاحترام المتبادل. وفي هذا السياق، فإن عضوية المجلس هي الضامن الرئيسي لتفادي أي عمل قد يقوض الخطة. ولذلك، فإننا نحيي ونؤيد تأييدا كاملا أي مبادرة مقبلة للأمين العام بغية ضمان صلاحية الخطة.

وبوصف جمهورية غينيا الاستوائية دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تدين بشدة انتشار واستخدام أسلحة الحرب في الشرق الأوسط، فضلا عن استخدام القوة في العلاقات الدولية. ولا نقبل استخدام القوة إلا عندما يتم وفقا لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، وتمشيا مع أهداف سياستنا الخارجية والمثل العليا للسلام والاستقرار التي تعززها وتدافع عنها حكومتنا ورئيسها، فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تؤكد مجددا التزامها بالدبلوماسية الوقائية، ومبدأ عدم التدخل، واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولذلك، فإننا نشجع جميع الأطراف المعنية على الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، والتقييد الصارم بالمسؤوليات والالتزامات التي تعهدت بها وبنفس الرؤية المشتركة للمستقبل.

ولنضع في الاعتبار أن التقدم لا يكمن في التسبب في الخلافات، ولكن في الماضي قدما معا صوب مستقبل أفضل يعود بالنفع على جميع الدول. وفي هذا السياق، نكرر مرة أخرى الموقف الرسمي لجمهورية غينيا الاستوائية تأييدا للاستئصال التام لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، من على وجه الأرض. ذلك هو ما يجب أن يكون هدفنا إن كنا نريد تخليص البشرية من هذا التهديد المستمر بصورة نهائية.

السيد أمدي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو، والسفير كاريل فان أوستيروم، والسيد سيرج كريستيان على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). واسمحوا لي أيضا أن أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بوزير الخارجية بومبيو وشكره على وقته للحضور معنا هنا اليوم.

لقد لاحظنا من تقرير الأمين العام (S/2018/1089) أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال ممثلة لالتزاماتها المتصلة بالجمال النووي. ولاحظنا أيضا من التقرير أن الوكالة الدولية

ويضم وفد بلدي صوته إلى الأصوات الأخرى في الثناء على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، لضمان استمرار البرنامج النووي الإيراني وفقا للتدابير التي فرضتها الخطة ذاتها. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أكثر من عشرة تقارير متتالية بأن إيران تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ونرحب بذلك التأكيد، على الرغم من التحديات الكبيرة التي أدت إلى انسحاب الولايات المتحدة من الخطة والقرار الذي اتخذته لاحقا لإعادة فرض جميع الجزاءات الانفرادية التي رفعت أو ألغيت وفقا للخطة. بيد أننا نتوقع من إيران أن تواصل تنفيذ جميع التزاماتها النووية تنفيذا كاملا، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة بالقذائف التسيارية وعمليات نقل الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية أو إليها بما في ذلك أقاليم المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض التقارير بشأن هذه المسألة لم يتم بعد التحقق منها على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، ندعو المؤسسات المختصة والمكلفة حسب الأصول بإجراء تحقيق شامل وفعال ومستقل ونزيه في هذه التقارير وإبلاغ مجلس الأمن بعد ذلك.

وفي الوقت نفسه، فإن ما زعم مؤخرا بأن الحكومة الإيرانية أطلقت قذائف تسيارية متوسطة المدى - إن تم التحقق منه وإثباته - سيقوض جميع أوجه التقدم التي سُجلت حتى الآن وسيضعف اتفاقا أسهم في السلم والأمن الإقليميين والدوليين. بيد أن الآراء المتباينة بين بعض الدول التي لديها قدرات بحثية كبيرة تشكك في يقين الآخرين بشأن التحقق من هذه الأحداث، كما تتسبب في المزيد من التوتر في المنطقة. وفي هذا الصدد، نناشد حكومة جمهورية إيران الإسلامية مواصلة الاحترام والتقييد الصارم بأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، التي تحرم عليها، في جملة أمور، القيام بالأنشطة المتعلقة بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية.

وتحقق هدفها الأوسع المتمثل في - ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية والاستمرار الحوار والتعاون فيما بين المشاركين الباقين. ونرى أن هذا سيمكن المشاركين الآخرين من معالجة التحديات التي تعترض تنفيذ خطة العمل المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة وعمليات النقل ذات الصلة بالقذائف التسيارية، فضلا عن تجارب القذائف التسيارية. ومن المؤكد أنها ستسهم في الحفاظ على الخطة، وهو ما دعا إليه الأمين العام في تقريره.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):
سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، والقائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي، السيد كريستيان، على إحاطاتيهما الإعلاميتين. نرحب أيضا بتقرير الأمين العام (S/2018/1089) وتقرير اللجنة المشتركة (انظر S/2018/1070).

وسأركز على ثلاث نقاط: أولا، خطة العمل الشاملة المشتركة؛ ثانيا، شواغلنا إزاء برنامج إيران للقذائف التسيارية ودورها في المنطقة؛ ثالثاً، تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أولا، فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، نرى أن الخطة هي نتاج سنوات من المفاوضات، ومن الإنجازات الدبلوماسية الرئيسية، وإنجازا هاما في مجال عدم الانتشار. وقد حظيت بتأييد المجلس بالإجماع في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويمثل الحفاظ على الاتفاق أولوية واضحة بالنسبة لمملكة هولندا. ويكتسي الاتفاق بالغ الأهمية بالنسبة لأمن المنطقة أوروبا والعالم بأسره.

وما برحت خطة العمل الشاملة المشتركة تحقيق هدفها المنشود المتمثل في منع إيران من تطوير أسلحة نووية، وهو التزام عليها أيضا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، تستند خطة العمل الشاملة المشتركة إلى تحقيق متين. إذ يقضي مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من ٣٠٠٠ يوما تقويميا في السنة على أرض الواقع في إيران ويرصدون أكثر

للت طاقة الذرية قد واصلت أعمال الرصد والتحقق من تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمجال النووي، وعدم تحويل المواد النووية وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة من جانب جمهورية إيران الإسلامية. ومن المشجع فعلا أن الأمين العام لم يلق أي تقرير عن توريد الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام إلى إيران أو نقلها أو تصديرها إلى إيران.

ونحن نشاطر رأي الأمين العام أن خطة العمل الشاملة المشتركة تبرز كدليل على نجاح تعددية الأطراف. إنها بالفعل رمزا، إذا جاز لنا القول، تجسيد لعمل تعددية الأطراف مع تحقيق نتائج طيبة. غير أننا ندرك التحديات والصعوبات التي تواجه التنفيذ الأوسع نطاقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة المبلغ عنها التي يزعم أن إيران تضطلع بها بما يتعارض مع التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق بـ القرار والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام.

لقد لاحظنا المراسلات المتعلقة بالتحجيرة على القذيفة التسيارية التي أجرتها جمهورية إيران الإسلامية كما وردت في تقارير الأمين العام والميسر (S/2018/1106). كما لاحظنا أيضا من تقرير الأمين العام أن الأمانة العامة قد واصلت تحليلها بشأن عمليات النقل ذات الصلة بالقذائف التسيارية أو أنشطة جمهورية إيران الإسلامية، فضلا عن عمليات النقل المتصلة بالأسلحة. وفي رأينا، فإن هذه الأنشطة، بالإضافة إلى القذيفة التسيارية التي أطلقتها إيران، ستؤثر على التنفيذ الأوسع نطاقا لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما ستزيد التوترات وسيكون لها عواقب إقليمية خطيرة.

إننا نتفق مع رأي الأمين العام في تقريره القائل "لا بد أن تظل الخطة مجدية بالنسبة لجميع الجهات المشاركة فيها، بما في ذلك من خلال توفير فوائد اقتصادية ملموسة للشعب الإيراني" (S/2018/1089، الفقرة ٣). ومن الأهمية بمكان أن تستمر خطة العمل الشاملة المشتركة في كونها مجدية لجميع المشاركين

المتوخى، بما في ذلك التجارة - عن طريق قناة المشتريات، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وستواصل مملكة هولندا أداء دورها لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) - على الصعيد الوطني بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وهذا العام بصفتها ميسرا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في مجلس الأمن.

وختاما، ترى مملكة هولندا أن من الأولويات الواضحة أن يواصل المشاركون في خطة العمل، بما في ذلك إيران والمجتمع الدولي برمته، الالتزام بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة - خصوصاً لأنه يبدو أن الاتفاق يمر في منعطفا. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تعالج إيران الشواغل الدولية إزاء برنامجها للقذائف التسيارية المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وقد بينت خطة العمل أن باستطاعة المجتمع الدولي أن يوحد صفوفه ويحلّ حتى أكثر المسائل تعقيدا. وأثبتت أنه يمكن التغلب على الخلافات عن طريق الحوار والدبلوماسية. إنها من الأمثلة الواضحة على تعددية الأطراف الفعالة، وضمان استمرار تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يصب في مصلحة الشعب الإيراني ومصلحة المنطقة ومصالحنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطتها الشاملة بشأن تقرير الأمين العام السادس عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/1089). أود أيضا أن أشكر السفير كاريل فان أوستيروم، الممثل الدائم هولندا وميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على عرضه أحدث تقرير له يقدم كل ستة أشهر (انظر S/2018/1106). كما أود أن أشكر السيد سيرج كريستيان، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بالمشتريات. وأخيرا، أود أن أرحب بحضور

من ٢٥ موقعا في البلد على مدار الساعة، وهو مسعى هام لبلدي حيث تبرعنا له بأكثر من ١,٥ مليون يورو.

وقد أسفرت عمليات التفتيش بالفعل عن ١٣ تقريرا متتاليا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد أن إيران تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل. وعليه، نكرر التأكيد على الإعراب عن أسفنا العميق لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق. ونعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة تقطع الطريق بفعالية أمام حيازة سلاحا نوويا إيرانيا. إنها أفضل من أي بديل، ولهذا السبب فإننا ندعو المشاركين في خطة العمل على البقاء ملتزمين بالاتفاق.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية: شواغلنا حيال برنامج إيران للقذائف التسيارية والدور الذي تضطلع به في المنطقة. تتشاطر مملكة هولندا الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها الكثيرون اليوم بشأن برنامج إيران للقذائف التسيارية، وتجارب القذائف التسيارية التي جرت مؤخرا، ودور إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة. إننا نشعر بالقلق إزاء التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبلدان مثل سورية، ولبنان واليمن، وإزاء تأييدها لجماعات مسلحة من قبيل حزب الله والحوثيين. وندين أي ضلوع إيرانية في نقل القذائف والأسلحة إلى الجهات الفاعلة في المنطقة، بما في ذلك القذائف إلى الحوثيين في اليمن. وندعو إيران إلى الامتناع عن القيام بهذه الأنشطة، وإلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والدخول في حوار جدي بشأن هذه الشواغل.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ما دامت إيران ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي للمجتمع الدولي القيام بذلك أيضا. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل استمرار استفادة إيران من الاتفاق على النحو

وتود كوت ديفوار أن تغتنم هذه الفرصة لحث السلطات الإيرانية على التقيد الصارم بالتزاماتها، الأمر الذي من شأنه أن يسهم بلا شك في تيسير المناقشات بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وتعزيز الثقة والتعاون فيما بين الأطراف الموقعة. وتدعوها كذلك إلى تبديد أي شكوك فيما يتعلق بالادعاءات بعمليات نقل للقذائف التسيارية. ويؤيد بلدي، في ذلك الصدد، إنشاء آليات تحقيق توافقية للوقوف على الحقيقة بشأن تلك المسألة.

وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة عن النقل غير المشروع لأنواع أخرى من الأسلحة التي يزعم أنها من صنع إيراني واكتشاف حطامها في المنطقة، فإن وفد بلدي يحث الأمم المتحدة على التعجيل بإثناء التحقيقات في مصادرها وتوقيت نقلها. وتشجع كوت ديفوار السلطات الإيرانية على طمأنة المجتمع الدولي بالتطبيق الصارم لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في جملة أمور، بحظر السفر وتدابير تجميد الأصول.

وإذ أن كوت ديفوار ملتزمة التزاماً قوياً بتعددية الأطراف وبالنهوض بالأطر المتعددة الأطراف، حيث يبنى توافق الآراء لمعالجة التهديدات الراهنة للسلام والأمن الدوليين، فإنني أعيد تأكيد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي لا تزال تشكل ضماناً قوياً لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولذا فإن كوت ديفوار تحث الأطراف في خطة العمل على الاتفاق على تفسير أحكامها وحل أي سوء فهم من خلال الآليات المتاحة لذلك الغرض، ولا سيما اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المرفق رابعا. كما إن بلدي يشجعها على الحفاظ على مستوى التزامها والعمل معا من أجل التنفيذ الكامل للخطة، التي تظل، شأنها في ذلك شأن أي تعهد إنساني، مفتوحة للتحسين.

ويحث وفد بلدي جميع الدول الأطراف، من دون استثناء، على العودة إلى طاولة المفاوضات، ويدعوها إلى التقيد التام

وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد مايكل بومبيو، والسيدة ماريا لوزيا ريبيرو فيوتي، رئيس ديوان الأمين العام، التي لا تحضر معنا في كثير من الأحيان، ولكنني شخصياً أود أن أراها في اجتماعاتنا أحيانا أكثر.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة اليوم، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على اعتمادها، عند مفترق طرق. ويجري الآن تقويض وحدة المجلس، التي مكنت من اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يميز خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى حد التأثير على تفسير أحكام الخطة، التي كانت موضع ترحيب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للتعاون بين الحكومة الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فلا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع، بالفعل، بدورها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2018/1089)، من دون عوائق، في التحقق من المرافق النووية الإيرانية.

وتشير الوكالة في أحدث تقاريرها، المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن إيران تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ولم تخصب اليورانيوم إلى مستويات محظورة أو قامت بتخزين أصول غير قانونية وتواصل تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها، بشكل مؤقت، ريثما يبدأ نفاذه. واستناداً إلى تلك الملاحظة، يرى وفد بلدي أن تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني ينبغي أن يستمر طالما أنه يفي بمتطلبات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف التسيارية، فإن بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن إيران أجرت تجارب على قذائف تسيارية متوسطة المدى - يمكن أن تكون نظم إصصال للأسلحة النووية - في ١ كانون الأول/ديسمبر.

فرض عقوبات غير شرعية على إيران. وذلك انتهاك واضح للقرار، الذي يدعو جميع الدول، من دون استثناء - جميع الدول من دون استثناء - بما في ذلك الولايات المتحدة، ليس لاتخاذ إجراءات قد تُرى مناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل فحسب، بل كذلك للامتناع عن اتخاذ إجراءات تقوض تنفيذ الالتزامات بموجب خطة العمل. ولذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في أعمال الولايات المتحدة غير المشروعة بوصفها انتهاكا صارخا للقرار وتحميلها المسؤولية عن هذا الانتهاك.

فمن الواضح أن أي تقاعس أو تساهل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي انتهاك للقرار لن يؤدي إلا إلى تشجيع الولايات المتحدة على مواصلة ممارساتها غير القانونية وسياساتها غير المسؤولة. والمفارقة هي أن الولايات المتحدة، التي انتهكت هي نفسها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) انتهاكا مطلقا، اتهمت إيران اليوم بانتهاك ذلك القرار. فما سمعناه اليوم هو سلسلة أخرى من الأكاذيب والافتراءات والتضليل الإعلامي والبيانات التضليلية من قبل الولايات المتحدة. وهذا ليس أمرا جديدا. فيكفي أن تذكر الكلمات الشائنة التي أُلقيت في الماضي في هذه القاعة بالذات من قبل المسؤولين في الولايات المتحدة.

وهذا ليس أمرا مفاجئا. فالخداع هو جزء لا يتجزأ من سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وكذلك التسلط وإدمان فرض العقوبات وقرع طبول الحرب. ومن الأمثلة الواضحة على تلك السياسات النهج الأمريكي تجاه برنامج إيران النووي السلمي، الذي اصطنعت حياله أزمة لا لزوم لها ونجحت في إساءة استخدام المجلس لفرض عقوبات غير قانونية.

ومع ذلك، حالما انتهت العقوبات مع إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرارا امتثال إيران التام لالتزاماتها، انسحبت الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وانتهكت القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)،

بالتزاماتها، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز الأمن الدولي من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق، الذي أدى بالفعل إلى إحراز تقدم كبير. كما تدعو كوت ديفوار جمهورية إيران الإسلامية إلى إيلاء اهتمام خاص للشواغل التي أثارها أعضاء المجلس ومواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكذلك تدعو إيران إلى التقيد الصارم بأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالشكر الجزيل لأعضاء المجلس الذين أعادوا تأكيد التزامهم بمواصلة دعم خطة العمل الشاملة المشتركة. إن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل، وفقا للأمين العام، برهانا على نجاح تعددية الأطراف وإنجازا رئيسيا في الحوار والدبلوماسية - في الوقت الذي تتعرض فيه تعددية الأطراف إلى الخطر - أمر في غاية الأهمية.

ومن ذلك المنظور، نشيد بالنداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره (S/2018/9108) إلى المشاركين في خطة العمل، والمجلس، وجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لضمان استمرار ذلك الاتفاق، الذي يشكل أمرا أساسيا لتحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وينبغي للمجلس أن ينظر في هذه الجلسة، التي تعقد للنظر في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، في معالجة جميع العراقيل التي وضعت أمام تنفيذه، مع التركيز، بوجه خاص، على الأحكام المتعلقة بالترويج لتطوير علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتيسيرها والتعاون مع إيران.

وكما هو معروف جيدا، فإن استدامة خطة العمل قد تعرضت لتحديات خطيرة بالسلوك الانفرادي غير القانوني للولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة

النظام المصرفي الإيراني حتى قبل بضعة أسابيع، وفجأة ودونما سبب فقدوا ثقتهم؟ الواقع أنهم يتجنبون هذه المعاملات لأنهم يتعرضون للترهيب والتهديد من جانب دولة متسلطة وغير مسؤولة.

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، هدد وزير خارجية الولايات المتحدة جميع الإيرانيين بمحاكمة جماعية. وقال إن "على القيادة الإيرانية أن تتخذ قراراً بأنها تريد أن تطعم شعبها". هل لتسليح الغذاء والدواء ضد المدنيين أي تصنيف آخر غير كونه جريمة ضد الإنسانية؟ هل تعطيل التجارة الحرة وتطبيق القوانين الوطنية للولايات المتحدة على بلدان أخرى، وبالتالي عدم احترام سيادتها، ليس مظهرًا واضحًا من مظاهر الإرهاب الاقتصادي؟ ينبغي أن يقف المجتمع الدولي ضد سياسات التسلط الأمريكية وأن تخضع سلطات الولايات المتحدة للمساءلة عن إصدار الأمر وارتكاب وإنفاذ هذه الجرائم البشعة.

من خلال التلقيم والتضليل الإعلامي والاعتداد بمعايير غير ذات صلة، تحاول الولايات المتحدة خلق حالة من الغموض والارتباك من أجل إساءة تفسير القرار فيما يتعلق بإطلاق القذائف الإيرانية. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه المجلس إلى تفسير الفقرات ذات الصلة من القرار من جانب المبعوث الخاص للولايات المتحدة إلى إيران، الذي يقول إن القرار "ببساطة" و "لطفًا" يدعو إيران إلى عدم القيام ببعض الأنشطة. ثم خلص إلى أن لغة القرار "بالكاد هي حظر واضح وقابل للتطبيق".

إن برنامج إيران للقذائف التسيارية صُمم ليكون قادرًا حصريًا على إيصال الرؤوس الحربية التقليدية اللازمة لردع التهديدات الخارجية. وفي حين يجادل الأمريكيون بأن شواغل إيران الأمنية ذاتية المنشأ تمامًا، ويرددون في نفاق أيضًا أن إيران لا تواجه أي تهديد طبيعي من إسرائيل، فإن رئيس وزراء إسرائيل قد هدد إيران قبل ثلاثة أشهر ليس إلا بالإبادة النووية.

وأعادت فرض عقوباتها غير القانونية وبدأت في معاقبة البلدان الملتزمة بالقرار.

وتشير هذه السياسات والممارسات بوضوح إلى أنه حتى في الماضي، لم يكن لديهم أي شاغل حقيقي بشأن البرنامج النووي الإيراني.

والآن، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، يعاقب عضو دائم في مجلس الأمن أعضاء الأمم المتحدة بشكل صارخ لا على انتهاك، ولكن على الامتثال لقرار مجلس الأمن. هذه هي المرة الأولى في تاريخ مجلس الأمن. ومع ذلك، تجد الولايات المتحدة المرأة لاختطاف المجلس من أجل تكثيف أعمالها العدائية ضد إيران. ونحن لم ننس الأيام حين جعلت الولايات المتحدة المجلس عديم الفعالية في منع عدوان صدام ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الإيرانيين، ومعالجة هجوم القوات الأمريكية على طائرة مدنية إيرانية فوق الخليج الفارسي، مما أسفر عن مقتل جميع من كانوا على متنها وعددهم ٢٩٠ شخصًا، بمن فيهم ٦٦ طفلًا.

وعوضًا عن السماح للولايات المتحدة بتكرار هذه الأنماط المسيئة، ينبغي للمجلس أن يدين الولايات المتحدة بشدة لإعادة فرض عقوباتها غير القانونية ضد الإيرانيين في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذه العقوبات لا تضر إلا المواطنين العاديين، والأهم من ذلك، الفئات الضعيفة من الشعب الإيراني، مثل النساء والأطفال والمسنين والمرضى. إنها تمنع حتى استيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية والأجهزة الطبية إلى إيران. وعلى عكس ما أعلنته الولايات المتحدة، لا توجد في الممارسة العملية استثناءات أو إعفاءات لاستيراد هذه الاحتياجات. وهم يجادلون الآن بأن البنوك لا تثق في النظام المصرفي الإيراني لتسهيل تلك المعاملات. "هذه مشكلة إيران"، كما يقولون. "إنها ليست مشكلتنا". أليس هذا مما يشير السخرية ويبحث على الخزي؟ كيف كانت لديهم الثقة في

راية داعش السوداء ترفرف في أنحاء شتى من الشرق الأوسط. لقد اعترف جيراننا مرارا وتكرارا بدور إيران في محاربة داعش وهزيمتها في بلدانهم. وردا على الدور البارز لإيران في محاربة الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، شنت تلك الجماعات بضعة هجمات إرهابية في إيران في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، بما في ذلك في برلماننا.

واليوم، بالإضافة إلى نقل عناصر داعش إلى أفغانستان وبلدان وسط آسيا، شملت رعاية الولايات المتحدة للإرهاب زمرة إرهابية شريرة - مجاهدي خلق - التي قتلت أكثر من ١٧ ٠٠٠ إيراني - بما في ذلك الأطفال والنساء والفتيات والمسؤولين وغيرهم من المواطنين العاديين - والعديد من العراقيين، ويجالس زعماءها حاليا أرفع الشخصيات السياسية في واشنطن العاصمة، بغرض زعزعة استقرار إيران من خلال الأنشطة الإرهابية.

وهنا، أود التأكيد على أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس يمثل جميع الدول الأعضاء، وبالتالي ينبغي أن تكون قراراته تعبيرا عن آرائهم. وجميع أعضاء المنظمة تقريبا أيدوا بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة وعبروا بصوت عال عن رفضهم للعقوبات الأحادية غير القانونية التي تشكل انتهاكاً واضحاً للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وبناء على ذلك، ينبغي للمجلس أن يسائل الولايات المتحدة عن إعادة فرض تلك الجزاءات ويطلب منها إنهاء تطبيقها. ومن شأن ذلك أيضاً أن يتمشى مع الالتزام المفروض على الولايات المتحدة بأمر صدر بالإجماع عن محكمة العدل الدولية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو شهادة واضحة على عدم مشروعية جزاءات الولايات المتحدة.

أود أيضاً أن أوضح أن الملاحظات القانونية والتقنية على تقرير الأمين العام واردة في الرسالة التي وجهتها إليكم بالأمس، سيدي الرئيس، وهي تشمل أيضاً وجهات نظرنا بشأن المسائل التي لم تُعالج في ملاحظاتي اليوم.

وكان ذلك بالتأكيد حلما من قبيل التمني. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لأحد أن يتجاهل التهديدات الهائلة المستمرة التي لا تزال إيران تواجهها من الولايات المتحدة نفسها، لا سيما من خلال شعارها القديم "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة" - الأمر الذي يشكل تهديدا عسكريا.

إنهم يطمحون ويتمنون إعادتنا إلى تلك الأيام عندما ظلت طائرات صدام تقصف مدينة إيرانية طوال ١٠٥ دقائق - في أطول هجوم جوي منذ الحرب العالمية الثانية - مما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من ١ ٠٠٠ من المدنيين. وهم يودون أيضا إعادتنا إلى تلك الأيام عندما أمطر صدام مدنا بالقذائف - وكان بعضها يحمل مكونات كيميائية وقرتها له الولايات المتحدة - بينما مُنعت إيران بفعالية من شراء حتى أبسط وسائل الدفاع عن النفس على الأقل من أجل ردع المعتدي. وليس بمستغرب أنهم منعوا تصدير الأسلحة الشائكة إلى إيران. ومعظم هذه القيود مستمرة.

لقد دفعنا ثمننا باهظا لإنقاذ أرضنا من المعتدين وضمان أمن حدودنا ومواطنينا. ومرة تلك الأيام منذ وقت طويل. ولأننا نعيش في منطقة مضطربة كالشرق الأوسط، لن نستطيع حكومتنا ولا يمكنها أن تفرط في أمنها وقدرتها الدفاعية التقليدية، شأن أي بلد آخر.

إن وصف إيران بأنها مصدر تهديد إقليمي لا يعدو كونه تحويل لمسار اللوم من أجل بيع المزيد من "الأسلحة الجميلة" الأمريكية - كما يصفها رئيس الولايات المتحدة. إن النزاعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في منطقتنا لهما مصدران رئيسيان: احتلال إسرائيل لفلسطين وتدخلات أمريكا وحشدها العسكري الهائل في المنطقة. ومن يستطيع أن ينسى دور الولايات المتحدة - كما اعترف رئيسها علنا خلال حملته الانتخابية - في خلق أقيع وجه للإرهاب، الدولة الإسلامية الوحشية في العراق والشام (داعش)؟ ولولا دعم إيران ومساعدتها، لظلت

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، أودّ أن أكرر ما قاله زميلي الهولندي عن كون خطة العمل إنجازاً دبلوماسياً كبيراً وما قاله زميلي السويدي عن أنها اتفاق ناجح متعدد الأطراف. ونحن نتشاطر تماماً تلك الآراء. وأثني أيضاً على الأمين العام والسيدة فيديريكا موغيري، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، هيلغا شميدت على قيامهما بعمل رائع في رتق الاتفاق والقيام بكل شيء لإبقائه على قيد الحياة، الأمر الذي نعتبره أساسياً.

لقد أقر القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتقد أن خطة العمل هي مساهمة مهمة للغاية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وهي رصيد مهم لأمن المنطقة وأمن أوروبا، وهذا يمثل مصلحة رئيسية لنا. لذا فإن الحفاظ على خطة العمل أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا. إن موقفنا لم يتغير. وستظل ألمانيا، جنباً إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة ما دامت إيران تمثل لها امتثالاً تاماً. وما دام الأمر على هذا النحو فسنعمل، جنباً إلى جنب مع شركائنا فرنسا وبريطانيا وما تبقى من الشركاء في خطة العمل، على الالتزام باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن تظلّ إيران تتلقى فوائد اقتصادية تأتي من التخفيف من وطأة الجزاءات.

إن التنفيذ الكامل والفعال للمرفق باء من جميع جوانبه أمر على نفس القدر من الأهمية للاستقرار الإقليمي والدولي. وقد سمعنا وزير خارجية الولايات المتحدة يبرز ببلاغة انتهاكات المرفق باء بشأن عمليات نقل الأسلحة وأنشطة القذائف التسيارية. لذا فإن النتائج التي توصّل إليها الأمين العام تبعث على قلق بالغ. لا يزال برنامج إيران لتطوير القذائف التسيارية يتعارض مع الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أن أعطي بعض الأمثلة: تجربة إيران لقذيفة تسيارية متوسطة المدى في كانون الأول/ديسمبر والضربات الصاروخية الإيرانية

أخيراً وليس آخراً، وجّه ممثل الولايات المتحدة ادعاءات لا أساس لها ضد إيران، معظمها إما غير ذات صلة بجدول أعمال هذه الجلسة أو لا تدخل في نطاق اختصاص المجلس. ولذلك اقتصر في بياني على جدول أعمال هذه الجلسة، لأني لا أريد أن أحيّد عنه كما فعل ذلك الممثل. وفي الوقت نفسه، فإن بلدي قد ردّ على هذه الادعاءات إما من خلال وزارة خارجية بلدي أو ممثلينا في المحافل الدولية ذات الصلة في جنيف وفيينا ولاهاي أو هنا في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا. **السيد هيوغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إدراج ألمانيا في جلسة اليوم. وأعرب عن تقديري لجميع الزملاء الذين بقوا حتى نهاية المناقشة. كما أود أن أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة على بقاءه لأكثر من ساعتين. وفي المقابل، أعد بأن أتكلّم بإيجاز. وفي الواقع، يمكنني الإيجاز لأنني أساساً أؤيد ما قاله زملائي من الاتحاد الأوروبي في وقت سابق - وهم ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والسويد وبولندا وهولندا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على عرضها تقرير الأمين العام (S/2018/1089). ونعتقد أنه تقرير جيد جداً: شامل ومعزز بالأدلة ومتوازن. ونعتقد أيضاً أن نطاقه ومنهجيته الحاليين، مع التركيز على المرفق باء، مناسبان. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأرفض الانتقادات الموجهة للتقرير والتي أعرب عنها. وأعتقد أنه بعد أن كُلف الأمين العام بمهمة الإبلاغ عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإنه يجب أن يفعل ذلك بقوة ويستخدم المصادر المتوفرة له.

وأود أيضاً أن أشكر السفير فان أوستيروم على عمله بوصفه ميسراً. ولا بد لي أيضاً من أن أقول إنه يسرني جداً اختيار زميلي البلجيكي مارك بيكستين دي بويتسويري ليخلفه في الاضطلاع بالمهمة الصعبة للميسر.

أخيراً، أودّ أن أتطرق إلى المسألة الأكثر أهمية. تتفق ألمانيا مع الأمين العام في أن المسائل التي لا تتصل مباشرة بالاتفاق النووي ينبغي معالجتها دون المساس بصون الاتفاق. ونعتقد أن الموقف الأمريكي أشبه برمي الطفل مع المياه التي استحجم فيها. وقد استشهد الوزير بومبيو بكلام الرئيس أوباما، الذي قال إن إيران، في وضع مثالي، ستحسن التصرف في المنطقة عندما يتعلق الأمر بتكنولوجيا القذائف. وبوصفنا ألمانين، فإننا نعلم المثالية علم اليقين، وهي التي تأتي من الفلسفة الألمانية والحتمية القاطعة لإيمانويل كانت. ولو أن الجميع تقيّدوا بذلك، لما احتجنا إلى مجلس الأمن. ومع ذلك، علينا أن نعيش مع وضع غير مثالي، الأمر الذي يدعو إلى مواصلة الالتزام بخطة العمل الشاملة المشتركة لأنها تصب في مصالحنا الأمنية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

في سورية في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوةً على ذلك، ندين بشدة العبارات المكتوبة على تلك القذائف التي أطلقت في ١ تشرين الأول/أكتوبر، على نحو ما تناقلته وسائل إعلام إيرانية ودولية، والتي تهدد بشدة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. إن هذا الخطاب العدواني أمر غير مقبول، وتدين ألمانيا استمرار إيران في التشكيك بحق إسرائيل في الوجود. وندعو إيران إلى عدم إجراء مزيد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية والامتناع عن أي تصريحات غير مقبولة كتلك وعن نقل القذائف التسيارية إلى الحوثيين، أو أي جهة أخرى، وكذلك نقل أي مكونات أو تكنولوجيات لأي أسلحة أو عتاد ذي صلة بذلك من إيران، والاحترام الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).